

Distr.: General
12 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البندين ٢١ (هـ) و ٥٣ من القائمة الأولية**

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت***
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من رئيس
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب
الفلسطيني التي عقدتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
وفقاً لقراري الجمعية العامة ٥٢/٥٥ و ٥٣/٥٥ المؤرخين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.
وعقدت الحلقة الدراسية يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١ في مكاتب الأمم المتحدة
بفينا.

وكان الغرض من الحلقة الدراسية هو استعراض حالة الاقتصاد الفلسطيني والنظر في
الجهود التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني
للتخفيف من آثار حالة الطوارئ الإنسانية الجارية. وهدفت الحلقة الدراسية أيضاً إلى حشد
المزيد من التأييد لإعمال الحقوق الاقتصادية المشروعة للشعب الفلسطيني مما يسهم في الجهود
العريضة لبناء السلام في المنطقة.

*أعيد إصدارها لأسباب تقنية.

** A/56/50

*** E/2001/100

وشاركت في الحلقة الدراسية الجهات المانحة وحكومات أخرى والمنظمات الحكومية الدولية وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وممثلو فلسطين والمنظمات غير الحكومية النشطة في الميدان وكذا الخبراء. وترى اللجنة أن الحلقة الدراسية كانت تجمعا مفيدا وأنها أسهمت في الجهود الدولية المكثفة الرامية إلى توفير المساعدة الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة للشعب الفلسطيني. وطالبت الحلقة الجهات المانحة بالإفراج، بأسرع ما يمكن، عن الأموال اللازمة حتى يتسنى معالجة الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية. وطالبت الحلقة الدراسية السلطة القائمة بالاحتلال باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي وأن توقف فورا ممارسات العقاب الجماعي التي تسببت في فقدان الأرواح والدمار الواسع للممتلكات وسبل العيش والبنيات الأساسية الفلسطينية.

ويشرفني أن أرفق، للعلم، تقرير الحلقة الدراسية (مرفق). وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة والتقرير المرفق كوثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة تحت البندين ٢١ (هـ) و ٥٣ من القائمة الأولية ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) إبراهيم ديعين كا

رئيس اللجنة بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

تقرير الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب
الفلسطيني المعقودة في مكتب الأمم المتحدة بفيينا يومي ٢٠ و ٢١
شباط/فبراير ٢٠٠١

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤٠-١ مقدمة - أولا
٤	١ ألف - تنظيم الحلقة الدراسية
٤	١٢-٢ باء - المشاركون
٦	١٤-١٣ جيم - جدول الأعمال
٧	٤٠-١٥ دال - افتتاح الحلقة الدراسية
١٥	٨١-٤١ ثانيا - موجز أعمال حلقات النقاش
١٥	٤٦-٤١ حلقة النقاش الأولى - أزمة ٢٠٠٠-٢٠٠١: أثر السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني
١٧	٥٨-٤٧ حلقة النقاش الثانية - دور منظومة الأمم المتحدة: التقييم والجهود المبذولة للتخفيف من المشاق
٢٣	٦٤-٥٩ حلقة النقاش الثالثة - المساعدة التي تقدمها الدول العربية والإسلامية والمنظمات الحكومية الدولية إلى الشعب الفلسطيني
٢٦	٨١-٦٥ حلقة النقاش الرابعة - الجهود التي تبذلها الجهات المانحة وغيرها من قطاعات المجتمع الدولي للتخفيف من المشاق الاقتصادية التي يعانيها الشعب الفلسطيني
٣٥	٨٦-٨٢ ثالثا - الجلسة الختامية
٣٧		المرفق: بيان وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أولا - مقدمة

ألف - تنظيم الحلقة الدراسية

١ - عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وفقا لولايتها المتمثلة في تشجيع تقديم الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني.

باء - المشاركون

٢ - حضر الحلقة الدراسية ثلاثة وسبعون ممثلا عن الحكومات، وعن فلسطين، وعن أربعة منظمات حكومية دولية، وتسع هيئات من هيئات الأمم المتحدة، وكذلك ممثلون عن ٢٥ منظمة غير حكومية. وقدم ثلاثة عشر متحدثا عروضاً في أربع حلقات نقاش.

٣ - وأعلن المشاركون في الحلقة الدراسية أن أربعة من المتحدثين الفلسطينيين الرسميين في الحلقة وعددًا من المشاركين من الأراضي الفلسطينية المحتلة والذين يمثلون المنظمات غير الحكومية لم يتمكنوا من السفر إلى فيينا بسبب حالة الحصار العام التي فرضتها إسرائيل. والمتحدثون الأربعة هم السيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية؛ والسيد حسان أبو لبة، رئيس المكتب المركزي للإحصاء التابع للسلطة الفلسطينية؛ والسيد محمد شطيح، المدير العام للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والعمير؛ والسيدة غانيا ملحيس مديرة معهد فلسطين لأبحاث السياسات الاقتصادية. وأشار وفد اللجنة بقلق بالغ إلى أن المشاركين سيحرمون من الاستفادة من التجارب المباشرة للمسؤولين رفيعي المستوى الذين تمت دعوتهم ومن تقييمهم للحالة الاقتصادية في وقت يتميز بأزمة اقتصادية حادة، وأصدر الوفد بيانا يندد فيه بالأعمال غير المشروعة للسلطة القائمة بالاحتلال (انظر المرفق). ومثل فلسطين في إطار هذه الحلقة الدراسية المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (فيينا)، السيد فيصل عويضة، وقام السيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، بإلقاء البيان الرئيسي. وقدم السيد ماهر المصري والسيد محمد شطيح والسيدة غانيا ملحيس ورقات إلى الحلقة الدراسية تم توزيعها على المشاركين. كما عرض على المشاركين تقرير أعده المكتب المركزي للإحصاء التابع للسلطة الفلسطينية.

٤ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يضم السيد إبراهيم ديغين كا (السنغال) الرئيس؛ والسيد برونو رودرويغيز باريل (كوبا)، نائب الرئيس؛ والسيد ولتر بالزان (مالطة)، المقرر؛ والسيد أندري إيردوس (هنغاريا)؛ والسيد ناصر القدوة (فلسطين).

٥ - ووجهت الدعوة للمشاركة في الحلقة الدراسية إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية. كما دعي عدد من الخبراء إلى عرض بيانات في الحلقة الدراسية.

٦ - وكانت حكومات الدول التالية ممثلة في الحلقة الدراسية:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأردن، اسبانيا، أفغانستان، إكوداور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيلاروس، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، زمبابوي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السودان، سويسرا، الصين، العراق، عمان، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فتزويلا، فنلندا، فييت نام، قبرص، قبرغيزستان، الكرسي الرسولي، كوبا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النرويج، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، واليونان.

٧ - وشارك وفد فلسطين في أعمال الحلقة الدراسية.

٨ - وشاركت في الحلقة الدراسية المؤسسات والوكالات والكيانات الأخرى التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وصندوق النقد الدولي.

٩ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الحلقة الدراسية: اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية؛ والاتحاد الأوروبي؛ وجامعة الدول العربية؛ ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠ - كما شارك وفد عن جماعة فرسان مالطة في أعمال الحلقة الدراسية.

١١ - وشاركت المنظمات غير الحكومية التالية في الحلقة الدراسية بصفة مراقب: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية؛ ومركز المازن لحقوق الإنسان؛ واتحاد طلاب عموم أفريقيا؛ واللجنة الأمريكية العربية المناهضة للتمييز؛ واتحاد المحامين العرب؛ والمنظمة العربية

لحقوق الإنسان؛ واللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع ودعم التنمية؛ ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي؛ ومجلس النهوض بالتفاهم العربي البريطاني؛ ورابطة الصداقة الدائريكية الفلسطينية؛ ولجنة التنسيق الأوروبية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، والجمعية البلجيكية الفلسطينية؛ واتحاد السلام والتوفيق؛ ومنظمة غوش شالوم، ومركز بحوث التنمية الدولية، والمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ ومنظمة التقدم الدولية؛ ومنتدى قضايا الشرق الأوسط؛ ومؤسسة الشرق الأدنى؛ والرابطة النرويجية للمنظمات غير الحكومية المعنية بفلسطين؛ ولجنة المنظمات غير الحكومية الإسبانية المعنية بقضية فلسطين؛ ورابطة القدس للشباب المسيحيات.

١٢ - وقدم الخبراء التالية أسماؤهم ورقات إلى الحلقة الدراسية: السيد وحيد عبد الوهاب، موظف مشاريع أقدم، بنك التنمية الإسلامي، جدة؛ والسيد عبد العزيز أبوغوش، الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، جدة؛ والسيد زياد عسالي، كبير الموظفين التنفيذيين، اللجنة الأمريكية العربية لمناهضة التمييز، واشنطن العاصمة، والسيد نادر عطا، موظف لإدارة البرامج، برنامج تقدم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القدس؛ والسيدة آلين باترزا، موظفة الاتصال، منظمة الرؤية العالمية، القدس؛ والسيد ماتياس بورشار، المستشار الاقتصادي للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، بروكسل؛ والسيد سالم ك. فياض، كبير الممثلين المقيمين، صندوق النقد الدولي، الضفة الغربية وغزة؛ والسيد جيل فيلر، المدير التنفيذي، شركة Info-Prod Research (الشرق الأوسط) المحدودة؛ في رامات غان؛ والسيد فرانز جوزيف هومان - هيرنبرغ، المستشار الخاص لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والسيد سعيد كمال، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين، جامعة الدول العربية، القاهرة؛ والسيد روبي ناثانسون، رئيس المعهد الإسرائيلي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تل أبيب؛ والسيد فرانسيس أوكيلو، نائب المنسق الخاص، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، غزة؛ والسيد د. س. فيجواردان، المستشار العام، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى، غزة.

جيم - جدول الأعمال

١٣ - كان الغرض من الحلقة الدراسية استعراض حالة الاقتصاد الفلسطيني، والنظر في الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الوقت الراهن للتخفيف من حالة الطوارئ الإنسانية الحالية. واستهدفت الحلقة الدراسية كذلك

تعبئة مزيد من الدعم لإعمال الحقوق الاقتصادية المشروعة للشعب الفلسطيني، وبذلك المساهمة في النطاق الأوسع لجهود بناء السلام في المنطقة.

١٤ - وتناول المشاركون بتعمق في الجلسة الافتتاحية وفي أثناء حلقات النقاش الأربع القضايا التالية:

(أ) أزمة ٢٠٠٠-٢٠٠١: أثر السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني؛

(ب) دور منظومة الأمم المتحدة: التقييم والجهود المبذولة للتخفيف من المشاق؛

(ج) المساعدة التي تقدمها الدول العربية والإسلامية والمنظمات الحكومية الدولية إلى الشعب الفلسطيني؛

(د) الجهود التي تبذلها الأطراف المانحة الدولية وغيرها من قطاعات المجتمع الدولي للتخفيف من المشاق الاقتصادية التي يعانيها الشعب الفلسطيني.

دال - افتتاح الحلقة الدراسية

١٥ - في الجلسة الافتتاحية، تلي بيان باسم الأمين العام للأمم المتحدة من قبل ممثله السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وألقى السيد ألبرت روحان، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية في النمسا بيانا باسم وزيرة الخارجية، السيدة بينيتا فيريرو والتر. كما أدلى ببيان كل من السيد إبرا ديغين كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والسيد فيصل عويضة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة (فيينا).

١٦ - وأعرب الأمين العام في بيانه عن القلق بشأن تفاقم موجة العنف في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة وناشد جميع الأطراف المعنية أن تمارس حدا أقصى من ضبط النفس لمنع زيادة تصعيد الموقف. ولئن كان كبار المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين حققوا تقدما بشأن القضايا الجوهرية مثل اللاجئيين والقدس والحدود والأمن، فإن الاضطرابات المفاجئة في الأشهر العديدة الماضية وحالات الوفاة المخرقة أبرزت بشكل ملح ضرورة التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

١٧ - وأثنى الأمين العام على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، على مدى السنوات، لتوفير مساعدة اقتصادية كبيرة للشعب الفلسطيني، نتج عنها بعض التحسن في ظروف المعيشة. بيد أن ثمة تراجع يدعو إلى القلق في الالتزامات الجديدة والمبالغ المسددة. وقد أدت الأحداث التي حدثت منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى إلحاق أضرار بالاقتصاد الفلسطيني وقوضت الانتعاش والتقدم الاقتصادي. وقد أدت العمليات المتكررة لإغلاق الحدود والإغلاق الداخلي إلى

حدوث تدهور شديد في الظروف المعيشية للفلسطينيين الذين يعتمد اقتصادهم إلى حد كبير على اقتصاد إسرائيل. وقد أدت حالات إغلاق الحدود وغيرها من التدابير التقييدية إلى حرمان السلطة الفلسطينية من الموارد المالية الضرورية وزادت من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة في الأرض المحتلة. وأثار الأمين العام، قلقه بشأن قدرة السلطة الفلسطينية على متابعة مهامها، هذه المسألة مع رئيس الوزراء المنتخب أرييل شارون، وكذلك مع الزعماء الدوليين الآخرين، بمن فيهم وزير خارجية الولايات المتحدة السيد كولن باول ورئيس اللجنة الأوروبية السيد برودي. كما أصدر تعليمات إلى ممثله الخاص لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد تيري رود لارسن، بأن يجري مشاورات موسعة وعاجلة بغية منع حدوث نتائج مزعزعة للاستقرار، على هذا النحو.

١٨ - وأعرب الأمين العام عن استيائه لاحتلال الاحتياجات العاجلة الحالية من المساعدة الإنسانية والغوثية مركز الصدارة على حساب الاحتياجات الإنمائية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. ودعا، وهو يشدد على دور الأمم المتحدة الريادي في التخفيف من المشاق التي يعانيها الشعب الفلسطيني، إلى تقديم دعم دولي للوكالات المعنية مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعديد من الوكالات الأخرى حتى تتمكن من مواصلة عملها في المنطقة وتعديل تركيز أنشطتها حسب ما تقتضيه الظروف. وأضاف أن المساعدة التي تقدمها الأطراف المانحة أصبحت أمرا حيويا الآن بشكل خاص؛ وأن المجتمع الدولي يجب أن يكتف من جهوده الرامية إلى دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني، إلى حين تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وستابع أسرة الأمم المتحدة وقوفها إلى جانب الأطراف في الجهود التي تبذلها لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

١٩ - وأعرب الأمين العام عن أسفه لعدم تمكن المتحدثين الفلسطينيين المدعويين، بمن فيهم الموظفين الرفيعة المستوى في السلطة الفلسطينية، من الحضور إلى فيينا بسبب حالات الإغلاق والقيود المفروضة على السفر. وأشار إلى أن هذا الأمر يوضح أيضا الحاجة الملحة إلى تطبيع الوضع.

٢٠ - وقال الأمين العام لوزارة الخارجية النمساوية إن المجتمع الدولي تطلع خلال الصيف الماضي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وضع الفلسطينيين ولكن هذا الأمل تبخر. وأضاف أن الأولوية الآن تتمثل في إيقاف جميع أعمال العنف، وفي استئناف المفاوضات وفي تنفيذ اتفاقات شرم الشيخ. وقال إن حكومته تعرب عن استيائها للاستفزازات التي حدثت في

الحرم الشريف، وللعنف الذي أعقبها في الأراضي التي تحتلها إسرائيل والاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين. وأضاف أنه ينبغي بذل أقصى الجهود للتخفيف من الضغط على السكان المدنيين. وقال إن الشركاء في الاتحاد الأوروبي يعملون على اتخاذ تدابير عاجلة لهذا الغرض. وأضاف إنه من مصلحة إسرائيل تقديم مثل هذه المعونة.

٢١ - وقال إن العناصر الأساسية لتحقيق تسوية سلمية تظل ثابتة وهي ترد في قرارات الأمم المتحدة وفي اتفاقات مدريد وأوسلو. ونوه بشكل خاص بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي قدمت المعونة الإنسانية ووفرت الأساس لتنمية الشعب الفلسطيني في ظروف صعبة، مع التأكيد على الدور الأساسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في عملية السلام. وأضاف أن حوسبة تسجيل ملكية الأراضي تشكل مساهمة مفيدة في سياق تسوية مسألة اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (الدورة الثالثة) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وقال إن الأمم المتحدة لها دور حيوي تقوم به في مجال إيجاد حل دائم. وأضاف أن الأمين العام يهتم بصفة شخصية بهذه المسألة وأن دوره الحاسم في محادثات شرم الشيخ كان جديرا بالثناء على الصعيد الدولي.

٢٢ - وتابع حديثه قائلا إن التركيز النمساوي تحول في اتجاه التعاون الإنمائي. وتحققت نتائج كبيرة في مشاريع المعونة التي تضمنت إنشاء مساكن بتكاليف منخفضة، وتوفير إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية للسكان الفقراء في مدينة القدس القديمة، وإنشاء مصرف للبيانات البيئية يستهدف الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية ومن المقرر أن يستخدمه الفلسطينيون لأغراض التخطيط، وبناء محطة لإزالة ملوحة المياه في قطاع غزة وتقديم المساعدة الطبية لضحايا العنف الحالي. وأضاف أن تعزيز التعاون بين المؤسسات النمساوية والفلسطينية من الأهداف الهامة.

٢٣ - وأكد رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة يواجه أزمة خطيرة. وأضاف أن الفترة الحالية التي تشهد امتداد المشاق وأعمال العنف تقوض الاقتصاد الفلسطيني ككل ومستويات المعيشة لأفراد الشعب الفلسطيني. فقد تعذر الوصول إلى أماكن العمل والأسواق في إسرائيل، واحتجب السياح خوفا من أعمال العنف، ودمرت المحاصيل الغذائية وحوصرت المزارع وتجري مهاجمة الفلسطينيين العزل من قبل المستوطنين والجنود الإسرائيليين دون عقاب. وأضاف أن الفلسطينيين تعين عليهم الكفاح من أجل البقاء بدلا من العمل لتحقيق التنمية والرفاه في الأجل الطويل. وقد جرى تدمير الهياكل الأساسية بصورة متعمدة وتم التخلي عن المشاريع الإنمائية وتجميدها إلى أجل غير معلوم. وأعرب المتحدث عن قلقه

بشكل خاص إزاء مشروع بيت لحم عام ٢٠٠٠ الذي شرعت في تنفيذه السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٧ بهدف إصلاح عديد من المواقع الدينية والتاريخية، وإعادة بناء الهياكل الأساسية وإعداد مدينة بيت لحم لاحتفالات الألفية. ولكن أعمال العنف الأخيرة دمرت عديدا من الإنجازات، وأضرت بالهياكل الأساسية التي تم إصلاحها حديثا في المدينة وأدت بخاصة إلى بث الذعر في أوساط الحجاج وإلى إحجامهم عن القدوم إلى المدينة.

٢٤ - وقال إن المهمة الأساسية للجنة تتمثل في تشجيع إيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين. بيد أن التقلبات التي شهدتها عملية السلام لا تبعث على التفاؤل. وأضاف أن الاحتياجات العاجلة للفلسطينيين اليوم يجب أن تكون محل الاهتمام الأول. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعدهم على تجاوز هذه الفترة الحرجة حتى يتمكنوا في نهاية المطاف من العودة إلى مسار الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. ويجب أن تكون الأولوية هي معالجة المشاكل الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية العاجلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكتسب وعيا أكبر بالمصاعب المتزايدة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني وبالظروف المعيشية غير المستقرة التي يحياها آلاف الفلسطينيين. ورأى أن تحسين هذه الظروف في الأرض الفلسطينية، وإقامة علاقات تعاون وشراكات في مجال الأعمال التجارية عبر المنطقة، وتعزيز التنمية الإقليمية هي الأسس الوحيدة لإحلال سلام تستفيد منه جميع شعوب المنطقة عربا وإسرائيليين.

٢٥ - وتابع رئيس اللجنة كلمته قائلا إن السلطة الفلسطينية لا تزال محرومة من السيطرة على الموارد الرئيسية مثل الأراضي والمياه والوصول المباشر إلى الأسواق الخارجية. وأضاف أن جزءا كبيرا من ميزانية السلطة يتأتى من تحويلات الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرضها إسرائيل وأن التبعية الاقتصادية للفلسطينيين تزداد وضوحا عندما تسوء العلاقات. وخلال الأشهر الأخيرة، واجهت السلطة الفلسطينية مشاكل متزايدة في إدارة التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية وفي الحفاظ على القانون والنظام العام وفي محاولة تنمية الاقتصاد وبناء المؤسسات الفلسطينية. ولحسن الحظ، فإن مجتمع المانحين الدولي يقف إلى جانب السلطة الفلسطينية في جميع هذه الجهود.

٢٦ - وأعرب ممثل فلسطين، متحدئا باسم وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية، عن استيائه لمنع الوفد الفلسطيني القادم من الأرض الفلسطينية المحتلة من المشاركة في هذه الحلقة الدراسية. وأشار إلى أن الأمم المتحدة أوفدت لجنة للتحقيق في أعمال العنف. وأضاف أن العنف يتمثل في احتلال الأراضي الفلسطينية على امتداد الأعوام الخمسين الماضية. وأن العنف تجاوز كل التوقعات في المرحلة الراهنة. وأضاف أن الأمر لم يعد مجرد

عنف ولكنه إرهاب صادر عن الدولة كذلك. وذكّر المشاركون بأن رئيس وزراء إسرائيل هنا الجيش الإسرائيلي على اغتياله مسؤول فلسطيني.

٢٧ - وأعرب عن تقديره للمساعدة الواردة من البلدان المانحة، وأضاف أن كل ما فعلته هذه البلدان دُمّر خلال فترة الستة أشهر السابقة. ومضى المتحدث يقول إن إسرائيل أبطلت بصورة كاملة الجهود الدولية الرامية إلى دعم التنمية الفلسطينية. وطالب بأن يتصرف مجلس الأمن بصورة جديّة وبنفس الأسلوب الذي تصرف به في البوسنة والهرسك وغيرها من البلدان. وأوضح أن الشعب الفلسطيني يعاني لا على المستوى الاقتصادي فحسب، ولكنه يكافح من أجل البقاء. ولدى وصفه للوضع الحالي قال أنه لم ينم أحد الليلة البارحة بما أن المدن الفلسطينية كانت تتعرض للقصف بالقنابل.

٢٨ - وقال إن إسرائيل، إذا أرادت البقاء كدولة في الشرق الأوسط، فإنه يتعين عليها القبول بالسلام. فقد قبل الفلسطينيون التنازل عن ٧٨ في المائة من أراضيهم لإسرائيل حتى يكونوا دولة. بيد أن إسرائيل تريد مزيداً من الأراضي. ولذلك فإنه من واجب الأمم المتحدة ككل أن تقوم جدياً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ حتى يتم انسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٢٩ - وقال ممثل ماليزيا إن المجتمع الدولي يظل يساوره القلق بشأن الانتهاكات المنتظمة لاتفاقية جنيف الرابعة من جانب إسرائيل. وأضاف أن حكومته تعرب عن استيائها من جميع أشكال العنف وتدين الاستخدام المفرط للقوة من قبل إسرائيل وعمليات الحظر التي تقوم بها لحركة السلع والأشخاص. وأوضح أن الأمم المتحدة لها دور هام ينبغي أن تقوم به في تنفيذ قراراتها ويتعين عليها أن تواصل دعم التنمية في الأراضي الفلسطينية. وأضاف أنه يجب توفير الموارد الكافية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويتعين على الأمم المتحدة أن تكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وفي المقام الأول حقه في تقرير المصير. وأضاف أن حكومة ماليزيا أنشأت صندوقاً خاصاً لمساعدة الشعب الفلسطيني وزادت من مساهماتها في موارد الوكالة. كما أنها وفرت المساعدة التقنية في برامج تضمنت منحا دراسية وتدريباً نموذجياً.

٣٠ - وشدد ممثل الصين على ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بمسؤوليته في مساعدة السلطة الفلسطينية على تجاوز الصعوبات الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة. وأضاف أن توفير المساعدة للشعب الفلسطيني سوف تساعد على التخفيف من أوضاعه الصعبة وعلى تعزيز محادثات السلام. وقال إن الصين، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن، عملت بصورة ثابتة

على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وشاركت بصورة نشطة في الوساطة لدى الجانبين. وقال إن الصين قدمت الدعم السياسي والمعنوي وكذلك المساعدة الاقتصادية وشاركت في إعادة بناء منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف.

٣١ - وقال ممثل إندونيسيا إن الفلسطينيين أثبتوا على مدى السبع سنوات الأخيرة عزمهم على تحويل الأرض الفلسطينية إلى أرض صالحة للاستثمار والنمو. وأبرز ضرورة تقديم المساعدة، أكثر من أي وقت مضى، لتجاوز العراقيل والصعوبات التي تضعها إسرائيل. وقال إن إخضاع أمة بأكملها لمثل هذه المعاناة الكبيرة والتشريد أمر لا يمكن تصوره. ولاحظ أن أعمال إسرائيل تعتبر انتهاكا للعديد من القوانين الإنسانية الدولية، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقال إن الوقت قد حان لتوقف إسرائيل أعمالها غير المقبولة. فقد دخل الفلسطينيون في مفاوضات شاقة مع حكومة إسرائيل. وأثنى المتحدث على الجهود التي يبذلونها لتحقيق سلام عادل ودائم. وقال إن الأمم المتحدة لها دور أساسي ينبغي أن تقوم به في عملية السلام في الشرق الأوسط وأنه يتعين تعزيز الجهود التي تبذلها وكالاتها في الشرق الأوسط.

٣٢ - وقال ممثل تركيا إن أعمال العنف لا تتقدم سوى مصالح أعداء السلام. وأضاف أن حكومته وافقت على دفع مساهمة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، حيث إن تركيا عضو في الفريق العامل المعني بالتمويل، وأنها خصصت مزيدا من الأموال لمساعدة الشعب الفلسطيني. وقال إن تركيا قدمت المساعدة الطبية لضحايا أعمال العنف الأخيرة. وأعرب عن أمله في أن يفهم المجتمع الدولي بالتزاماته الاقتصادية والمالية تجاه الفلسطينيين. وأعرب عن تأييده لإحلال سلام دائم في المنطقة وقال إن هذا السلام لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال مفاوضات بناءة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٣٣ - وقال ممثل الجزائر إن حكومته تدعم الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها في الجهود التي تبذلها للمساعدة على إحلال سلام عادل ودائم في فلسطين. وذكر أنه بدون ممارسة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه المشروعة، بما في ذلك إنشاء دولته المستقلة، فإنه لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط. وأضاف أن الفلسطينيين وغيرهم على علم بالمساهمات التي يقدمها الجزائريون. ولا داعي للافتخار. يمثل هذه المساعدة بما أنها تعد واجبا. وقال إن حكومته مستعدة لمواصلة مساهمتها في التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني.

٣٤ - وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الأحداث الأليمة التي شهدتها الأشهر الأخيرة توضح أنه لا جدوى من الموارد المالية وغيرها من الموارد التي توفر التنمية الفلسطينية ما لم تعالج

الأسباب الجذرية للصراع. وأعتبر أن مهمة المجتمع الدولي هي الدعوة بإلحاح إلى مواصلة عملية السلام. إذ يتعين على هذا المجتمع بذل كل ما في وسعه لضمان استمرار المفاوضات واحتواء العنف. وقال إن الاتحاد الروسي مستعد لبذل كل الجهود لدعم هذه العملية. كما سيسشارك الاتحاد الروسي في الجهود المشتركة، بما في ذلك مع الولايات المتحدة بصفتها الراعي الآخر للعملية، من أجل تحقيق ذلك الهدف.

٣٥ - وقال ممثل جامعة الدول العربية، وهو يتحدث باسم الأمين العام للجامعة، إن جوهر المشكلة يتمثل في الموقف الإسرائيلي السلبى حيال تحقيق سلام شامل وتنفيذ الاتفاقات الموقعة. وتحقيقا للسلام والاستقرار، قال المتحدث إنه يجب حماية الشعب الفلسطيني وعرض الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت ضده أمام المحكمة الجنائية الدولية. ونظرا للتردي الأخير للأوضاع، أكدت الجامعة خلال مؤتمر القمة الذي عقده في القاهرة دعمها للشعب الفلسطيني في انتفاضته وقامت بإنشاء صندوقين؛ صندوق انتفاضة القدس وصندوق الأقصى. وأشار المتحدث إلى أن الاجتماع الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في شباط/فبراير ٢٠٠١ ناقش بتفصيل الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني وحاجته إلى المساعدة. وناشد المتحدث الدول والمنظمات الدولية أن تفرض جزاءات اقتصادية على المنتجات الواردة من المستوطنات الإسرائيلية.

٣٦ - وأعرب ممثل مصر عن دعم بلاده الثابت للشعب الفلسطيني. وأعرب عن استيائه لتدمير الاقتصاد الفلسطيني. وقال إن حكومته لن تدخر جهدا في سبيل تحقيق سلام عادل ودائم للشعب الفلسطيني. وأعرب عن تقديره للجهود الدؤوبة التي تبذلها اللجنة في خدمة قضية الفلسطينيين. ونظرا للوضع الحالي، فإنه يلزم توفير موارد أكبر لأغراض التنمية الفلسطينية بجميع مستوياتها. وأضاف أن المسؤولية في ذلك تقع على جميع أعضاء المجتمع الدولي الذي ينبغي أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

٣٧ - وقال ممثل المغرب إن حكومته ترى أن الظروف التي يعيشها الشعب في الأرض الفلسطينية هي ظروف لا تحتمل. وأضاف أن مهمة المجتمع الدولي تتمثل في الضغط على إسرائيل للحد من غطرستها وعدم ثقتها في الآخرين.

٣٨ - وأعاد ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو يتحدث باسم الأمين العام للمؤتمر، تأكيد دعم منظمته للشعب الفلسطيني ولجهوده الرامية إلى الحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف. وقال إن تقويض الهياكل الأساسية، وتدمير المساكن والمساجد، وغلق المدن والقرى ومصادرة الإيرادات الضريبية والجمركية ألحقت أضرارا لا تحصى بالاقتصاد الفلسطيني. وأضاف أنه كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يتدخل وأن يضع حدا لهذه الأعمال

ويساعد هذا الشعب على مواجهة هذا الاعتداء الأثم. وأوضح أن الأنشطة الأساسية للمؤتمر الإسلامي تتمثل في دعم الشعب الفلسطيني وانتفاضته. وأنه قد تم إنشاء صندوقين لهذا الغرض. وأعرب المتكلم عن استيائه لتزايد معاناة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم. وأضاف أن المجتمع الدولي يجب أن يعمل الآن، أكثر من أي وقت مضى، على إيقاف العدوان الإسرائيلي، وحماية الشعب الفلسطيني والتأكيد على ضرورة أن تنفذ الحكومة الإسرائيلية قرارات مجلس الأمن، مما يمكن الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة إلى أراضيه.

٣٩ - وقالت المديرية التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) إن التقرير الذي أعده مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة يُقدر خسائر الاقتصاد الفلسطيني بـ ١,٥ بليون دولار. وإن اللجنة الاقتصادية تابعت نتائج الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين. وتشير آخر الاستنتاجات بالنسبة لعام ٢٠٠٠ أن الاحتلال أثر على حياة ومعيشة الفلسطينيين سنة بعد أخرى، مما أدى إلى تقييد نمو المجتمع الفلسطيني بصورة حادة. ولا تزال إسرائيل تستحوذ على الأراضي. ويشكل التوتر وحالة عدم اليقين، التي زادت من حدتها القيود المفروضة على حركة السلع، عاملاً آخر في تردي الوضع الاقتصادي. وشكلت القيود المفروضة على الوصول إلى المياه مشكلة صحية متزايدة. وقالت المديرية التنفيذية إن الإسكوا هي الهيئة الوحيدة من هيئات الأمم المتحدة التي يتمتع الفلسطينيون بعضوية كاملة فيها. ووصفت أنشطة الوكالة وقالت إن الاجتماعات ونشر المعلومات وبرامج التدريب والمنشورات قد استخدمت لطرح مختلف قضايا التنمية الفلسطينية. وقد شملت الدراسة الاستقصائية السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وغزة. وقد خضعت أسباب ونتائج التضخم وآثار الشراكة الأوروبية للبحث. وأضافت أن الوكالة ملتزمة بتحقيق مزيد من رفاه الشعب الفلسطيني وهي عاقدة العزم على مساعدته وهو يواجه مزيداً من التدهور في أوضاعه الاقتصادية والمعيشية.

٤٠ - وأعرب ممثل بيلاروس عن أسفه البالغ لغياب المتكلمين الفلسطينيين، وهو الأمر الذي يوضح ضرورة إحلال السلام في الشرق الأوسط. وأضاف أنه لا يوجد ما يبعث على الأمل، بيد أن حكومته سوف تواصل دعمها للشعب الفلسطيني في تطلعه إلى تحقيق الكرامة والسلام والاستقرار والرفاه الاقتصادي.

ثانيا - موجز أعمال حلقات النقاش

حلقة النقاش الأولى

أزمة ٢٠٠٠-٢٠٠١: أثر السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني

٤١ - استمعت حلقة النقاش الأولى المعنونة "أزمة ٢٠٠٠-٢٠٠٢: أثر السياسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني" إلى بيان رئيسي أدلى به السيد ناصر القدوة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

٤٢ - وقال السيد ناصر القدوة إن مسألة تحدّثه بدلا من السيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية الذي كان من المتوقع أن يلقي هذا البيان الرئيسي، توضح الوضع الخطير الذي يواجهه الفلسطينيون. وقال إن الأزمة الحالية انطلقت مباشرة عقب بداية ولاية رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك. وتركزت إحدى المسائل الرئيسية على عدم قيام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ولا سيما بشأن إعادة نشر القوات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن السيد باراك لم ينفذ سوى الاتفاقات التي وافق عليها صراحة سلفه رئيس الوزراء الأسبق بنيامين نتنياهو. كما شكّل استمرار سياسات الاستيطان، بما في ذلك مزيد من مصادرة الأراضي، مشكلة أخرى. وقد ساهم مجموع هذه المسائل وأحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والاستخدام المفرط للقوة من جانب الإسرائيليين في تقويض الآثار الإيجابية للمواقف الملموسة التي اتخذتها نفس الحكومة خلال مفاوضات السلام.

٤٣ - وأعرب المتحدث عن استيائه لعدم التمكن من التوصل إلى اتفاق قبل الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة. وأضاف أن رئيس الوزراء المنتخب الحالي، الذي يقترن اسمه بمذابح صبرة وشاتيلا، ويعتبر مرادفا للحرب، فاز في انتخابات شهدت أقل مستوى من مشاركة الناخبين في التاريخ الإسرائيلي. ودعا حزب العمل إلى تأسيس "حكومة وحدة". وأضاف أن حزب العمل لن يوفر مع ذلك، سوى غطاء لأعمال السيد شارون. وعلى ضوء هذا التاريخ والمواقف السياسية التي أسس عليها حملته الانتخابية، كان من المستحيل تصور تحقيق تقدم حاد في عملية السلام. فالحكومة الجديدة أشارت أن المواقف الهامة التي عرضها وليام كلينتون الرئيس السابق للولايات المتحدة ورئيس الوزراء باراك لم تعد مطروحة على طاولة المفاوضات. فضلا عن ذلك، فإن السيد شارون ذكر أنه لن يتفاوض بشأن أي اتفاق ما دام العنف مستمرا، رغم أن العنف يرتكب ضد الفلسطينيين.

٤٤ - ووجه السيد ناصر القدوة الانتباه إلى أن الأشهر القليلة الماضية شهدت نمطا بالغ الخطورة في السلوك الإسرائيلي، تضمن قتل المدنيين عمدا - باستخدام القناصة حتى في

غياب أية اضطرابات أو أي تهديد يواجهه الإسرائيليون، وبفرض العقوبات الجماعية وقصف المناطق الآهلة بالسكان والمباني التابعة للسلطة الفلسطينية. وقال إن هذه الأعمال تشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من صكوك القانون الدولي وعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

٤٥ - وتابع حديثه قائلاً إن السلطات الإسرائيلية، عن المستوى الاقتصادي، استهدفت بشكل منتظم تدمير الاقتصاد الفلسطيني بفرض قيود صارمة على حركة السلع فيما بين الأراضي، وبينها وبين إسرائيل، وبينها وبين القدس من ناحية والمناطق الواقعة في غزة من ناحية أخرى. وأضاف أن هذه السلطات دمرت المرافق الاقتصادية مثل المصانع والمزارع واحتجزت الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب، مما يشكل عملية سرقة لمبالغ تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مليون دولار في الشهر. وأوجز الخسائر الفعلية التي تكبدتها السلطة الفلسطينية في مجالي التجارة والعمل، بما في ذلك تدمير الهياكل الأساسية حيث بلغت هذه الخسائر ١ ٥٩٨ مليون دولار، و ٤١٨ مليون دولار في مجال العمل، و ٥٢ مليون دولار في مجال السياحة و ٢٠٠ مليون دولار في مجال الزراعة. وأضاف أن هذه التكاليف سوف ترتفع ما لم تُستأنف عملية السلام ويرفع الحصار. وقال إن الوضع يتطلب مزيداً من الدعم الاقتصادي، والأهم من ذلك الدعم الطارئ في مجال المساعدة الإنسانية ولتغطية النفقات الإدارية للسلطة الفلسطينية.

٤٦ - وتابع كلامه قائلاً إن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ موقفاً سياسياً واضحاً لا يُسمح بموجبه بالسياسات الإسرائيلية الحالية. وقد كان هناك رد إيجابي بنسبة ٧٠ في المائة على الدعوة إلى إعادة عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف. وفضلاً عن ذلك، يتعين على مجلس الأمن معالجة مسألة حماية المدنيين الفلسطينيين مرة أخرى، بإنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة بشكل محدد. وقد صوت المجلس على إنشاء مثل هذه القوة ورغم أنه لم تكن هناك أصوات سلبية، فإن القرار لم يحظ بالأصوات التسعة اللازمة. ومع ذلك أشار عديد من الذين امتنعوا عن التصويت إلى أن المشكلة تتمثل في أن التوقيت غير مناسب. وأعرب عن اعتقاده أن القرار سوف يحظى في المرة القادمة بالأصوات الإيجابية اللازمة وعن أمله في أن لا يبدي أحد من الأعضاء الدائمين بصوت معارض. واختتم بقوله إن الفلسطينيين يواجهون خطر فقدان كل ما أسسوه على مدى السبع سنوات الماضية. ولذلك ينبغي بذل كل جهد لإيقاف هذا الاتجاه والاستئناف عملية السلام.

حلقة النقاش الثانية

- ٤٧ - تضمنت حلقة النقاش الثانية المعنونة "دور منظومة الأمم المتحدة: التقييم والجهود المبذولة للتخفيف من المشاق" ستة عروض قدمها ممثلون عن هيئات منظومة الأمم المتحدة.
- ٤٨ - وقال السيد فرنسيس أوكيلو، نائب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إن ولاية المنسق الخاص في حشد الموارد لدعم عملية السلام وفي العمل كمثل شخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. وأضاف أن المنسق، السيد تيري رود لارسين، بذل قصارى جهده لمساعدة الأطراف على إنهاء أعمال العنف ومواصلة المفاوضات، مشجعا إياهم على تحقيق اتفاق بشأن إطارٍ على الأقل. وقال إنه ثمة حكومة جديدة في إسرائيل وإن سياساتها لم تتضح وتُختبر بعد، ولكنه أعرب عن الأمل في أن تستأنف الأطراف عملية السلام.
- ٤٩ - وتابع حديثه قائلاً إنه خلال الأربع سنوات الماضية قام منسق الأمم المتحدة بتقديم تقارير كل ستة أشهر عن حالة الاقتصاد الفلسطيني. وقد تركز الاهتمام خلال الأشهر الأربعة الماضية على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأعمال العنف والقيود. ووفقاً لآخر التقارير، الذي شمل الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، فإن الوضع قائم. وأضاف أن الاقتصاد يعاني من خسائر تزيد عن ٩٠٠ مليون دولار. وأوضح أن مجموع الخسائر المقدرة على مدى الأشهر الأربعة الماضية والناجمة عن القيود المفروضة على الحركة تبلغ ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٧٥ في المائة من إيرادات الأجور التي يحصل عليها العمال الفلسطينيون في إسرائيل. ويُقدر مجمل الخسائر بمبلغ ١١٥٠,٧ مليون دولار وهو مبلغ يساوي نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام ٢٠٠٠، مع افتراض عدم إغلاق الحدود. وهذه الخسارة تساوي نحو ١١ مليون دولار لكل يوم عمل. وعلاوة على ذلك، لحقت أضرار كبيرة بالمباني العامة والهياكل الأساسية، والممتلكات الخاصة والأراضي الزراعية، كما ارتفعت تكاليف الرعاية المقدمة إلى ما يزيد عن ١١ ألف فلسطيني من المصابين والخسائر في الإيرادات العامة نتيجة لعمليات إغلاق الحدود. ومضى في حديثه قائلاً إنه توجد خسائر لا يمكن تحديدها من الناحية الكمية. وأضاف أن الآثار الناتجة عن الخسائر في الأرواح لا يمكن احتسابها. ومنذ بداية الأزمة، حدثت زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في عدد الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر، مما زاد من نسبة الفقر لتصل إلى ٣٢ في المائة من مجموع السكان بعد أن كانت ٢١ في المائة قبل ذلك. وفي الفترات التي جرى فيها التخفيف من عمليات إغلاق الحدود، حدث انخفاض في

البطالة ولكن كان آخر متوسط لنسبة البطالة ٣٨ في المائة مقارنة بـ ١١ في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠. وباعتبار نسبة الإعالة المرتفعة في الأراضي الفلسطينية، فإن مستوى البطالة أثر على دخل ما يزيد عن ٩٠٠ ٠٠٠ شخص.

٥٠ - وقال المتحدث إنه عندما بدأت الأزمة، تألفت فرقة عمل من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة لمعالجة الاحتياجات الطبية العاجلة للفلسطينيين وقامت بجمع مبلغ ١٢ مليون دولار. وأضاف أن تنسيق مساعدة الأطراف المانحة للأراضي الفلسطينية شكّلت مجالا آخر للمساعدة وجمعت الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية. وحذر السيد أوكيلو من أن الأمن لا يمكن تأسيسه على حالة من عدم اليقين وأن السلام لا يمكن أن يتأسس على الغضب. وأضاف أن المنسق الخاص اجتمع بالزعماء الفلسطينيين والإسرائيليين. وشدد المتحدث على أن سياسة إغلاق الحدود التي تنتهجها إسرائيل هي سياسة غير مجدية ويجب التخلي عنها. وأوضح أن الأزمة هي أزمة حقيقية تهدد وجود السلطة الفلسطينية، وأن الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة هو وضع متقلب. وأشار إلى وجود خطر حدوث مزيد من أعمال العنف التي من شأنها أن تؤدي إلى حالة يخنس فيها الطرفان. وقال إن الجهات المانحة الدولية عليها أن تدرك أن الأمور بلغت حدا يقتضي عنده توفير الإغاثة الطارئة والمساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني.

٥١ - وأشار السيد دياندراسينا فيجيواردان، المستشار العام لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في غزة، إلى أنه حتى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ تُوفي ٣٣٥ فلسطينيا نتيجة للعنف الذي اندلع منذ أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومن بين الضحايا، قدرت نسبة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة بنحو ٤٢ في المائة من المجموع. وأبرز المتحدث مسألتين اثنتين تؤثران على قدرة الوكالة على الاضطلاع بولايتها بشكل ملائم، وهاتين المسألتين هما الوضع المالي للوكالة والقيود المفروضة على قدرتها في نقل مواردها البشرية والمادية لخدمة اللاجئين المحتاجين. وقال إن الأمم المتحدة تمكنت، من خلال الوكالة، من القيام بجزء من مسؤوليتها فيما يتصل بقضية فلسطين. وتكمن قوة الوكالة في أنها وكالة واقعية وعملية المنحى تتميز بالمرونة وبالقدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة. وأضاف أن الوكالة وفّرت المساعدة للاجئين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وتشمل برامجها التعليمية التعليم العام وتدريب المعلمين والتعليم المهني والتقني بالإضافة إلى برنامج فرعي للمنح الدراسية. ولا يزال برنامج الوكالة للرعاية الصحية يركز الاهتمام على الرعاية الصحية الأولية الشاملة. وأوضح المتحدث أن برنامج الوكالة للمساعدة العوئية والخدمات الاجتماعية قام بدعم اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون أكثر من غيرهم وبتعزيز اعتمادهم على الذات. وعلى

مدى الأيام، أضافت الوكالة برامج أخرى مثل توليد الدخل. وتُقدم المساعدة عن طريق نحو ٩٠٠ مرفق بما فيها ما يزيد عن ٤٢٠ مدرسة وأكثر من ١٢٠ عيادة طبية. وتوظف الوكالة ما يقرب من ٢٢ ٠٠٠ موظف لتنفيذ عملها الإنساني. وتمول الوكالة بالكامل من تبرعات الحكومات، وهي لا تزال تواجه وضعاً هشاً زادت من حدته أعمال العنف الجارية. وفي الضفة الغربية، زاد الطلب على الإمدادات الطبية والأدوية بشكل كبير خلال الأشهر الأخيرة. وفضلاً عن ذلك، يزداد نمو السكان بنسبة ٥ في المائة في السنة.

٥٢ - وأكد السيد فيجيواردان أنه منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أُغلقت جميع نقاط الدخول والخروج في قطاع غزة والضفة الغربية. وتمثل الأثر الاقتصادي الرئيسي في ضياع الدخل وتقييد تدفق السلع الأساسية من الأراضي المحتلة وإليها. كما انعدم تقريباً تدفق العمالة الفلسطينية من إسرائيل وإليها، وكان اللاجئون نسبة كبيرة من هؤلاء العمال. وأضاف أن الوكالة تحاول مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وجَّهت الوكالة نداء عاجلاً لتوفير مبلغ ٤,٨ مليون دولار. وقد تم تحقيق ذلك المهدف بالكامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم توجيه نداء آخر لتوفير مبلغ أكبر يُقدر بـ ٣٩,٣ مليون دولار، كان سيعقبه نداء آخر. وأعرب المتحدث عن أمله في أن يحظى هذان النداءان بردود إيجابية مماثلة.

٥٣ - وأعرب عن استيائه من أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل نتيجة للاضطرابات التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ قد فرضت قيوداً صارمة على الوكالة. وقد قررت السلطات الإسرائيلية أن تمر جميع الشاحنات والقاطرات التجارية عبر نقطة عبور محددة مما أجبِر الوكالة كذلك على استخدامها ودفع رسوم العبور وكذلك التقييد بالإجراءات الصعبة لنقل السلع. وفضلاً عن ذلك، فإن شحنات الوكالة تراكمت في الميناء، نظراً للحالات التأخير الطويلة، مما أدى إلى زيادة مقابلة في الرسوم المفروضة على أساس يومي. كما أن إجراءات الأمن أعاقت تدفق المعونة الأساسية للشعب الفلسطيني. وبدلاً من تسهيل عمليات الوكالة، فإن الإسرائيليين أعاقوا هذه العمليات مما ساهم بقدر كبير في الأزمة المالية. وفي الختام قال إنه على الرغم من الحالة المالية الهشة ومن القيود المفروضة على الحركة، فإن الوكالة لا تزال تعتبر عاملاً رئيسياً للاستقرار في المنطقة.

٥٤ - وقال السيد فرانز جوزيف هومان - هيرنبرغ، المستشار الخاص لدى مكتب منسق الشؤون الإنسانية، إن تنسيق التخطيط والاستجابة يُعد عنصراً بالغ الأهمية في أنشطة المكتب. وأضاف أنه حيث توجد حاجة إنسانية واضحة ولا تكون هناك وكالة قائمة لتلبيتها فإنه يتم إنشاء فريق مخصص. وكانت إحدى هذه الأفرقة المخصصة تحاول إيجاد

وظائف طارئة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، ركز مكتب منسق الشؤون الإنسانية في البداية على التخطيط لحالات الطوارئ وإنشاء قاعدة بيانات بما أن الاستجابة الإنسانية الفعالة تتطلب قدرة معززة على تحليل المشاكل بغرض تحديد الاحتياجات وكيفية تلبيتها. ويتمثل جانب آخر من عمل المكتب في تحديد ورصد الظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. ومن بين الأمثلة على ذلك الآثار المترتبة على حالة الطوارئ بالنسبة لأموال مثل الأسر المعيشية وميزانيات البلديات، وكذلك نطاق المساعدة الإنمائية غير الرسمية وأثرها وتأثير التخفيض الدائم لتدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل. وستكون الأماكن المستهدفة في بداية الأمر هي الأماكن الأشد تأثراً بالأزمة الراهنة. وأضاف أن المعلومات والتحليل سوف تُثري جمع البيانات لقاعدة البيانات. وأعرب عن استيائه للقيود المفروضة على حركة العاملين في المجال الإنساني وعلى السلع الأساسية. وأضاف أن الضفة الغربية تشكل مسألة معقدة بشكل خاص وأنه ينبغي رصد المعلومات وجمعها بدقة أكبر. وفي ختام كلمته قال إن اتباع نهج أكثر تنسيقاً في معالجة الوضع في الأراضي المحتلة سوف يساعد على الاستجابة للأزمة الحالية وبناء قاعدة مستقرة للمستقبل.

٥٥ - وأشار السيد نادر عطا، موظف إدارة البرامج في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن البرنامج ليس المكتب العادي للبرنامج الإنمائي. وأضاف أن البرنامج نفذ ٣٠٠ مشروع على مدى ٢١ سنة وهو يركز على مجالات متعددة القطاعات، ولديه نظام سريع لإيصال الخدمات في الحالات العادية وحالات الطوارئ، وقام حالياً بتوزيع ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الأموال التي يتلقاها. وهو يحظى بثقة البلدان المانحة باعتباره وكالة منفذة. وتُعد اليابان أكبر الأطراف المانحة، تليها النرويج ثم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف أن المتطلبات التشغيلية للوحدة هي متطلبات مرنة ويمكن أن تكيف قواعدها وأنظمتها وفقاً للحالة على أرض الواقع. وأوضح أن البرنامج يتمتع بالاستقلال التام في إطار السلطة المفوضة له من المقرر. وبالإشارة إلى حالة الأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، قال المتحدث إن عمليات الحصار وإغلاق الحدود تعوق أي تحرك. وبيّن، خلال عرض بالشرائح المصورة نقاط التفتيش الإسرائيلية التي توقف حركة المرور وتمنع نقل السلع. ويحاول برنامج المساعدة الإبقاء على أنشطته رغم هذه القيود. ويقوم بوضع برامج للاستجابة الطارئة في مجال الصحة والتعليم وإيجاد العمالة الطارئة والعمالة الزراعية التي تُستخدم فيها الأموال التي تقدمها الجهات المانحة وكذلك الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويُجري البرنامج الإنمائي محادثات مع أطراف مانحة ممكنة، والحالة متدهورة إلى حد بعيد. ولئن كان موظفو الوكالة يستطيعون التنقل، فإنهم

يمنعون في كثير من الأحيان من الوصول إلى أماكن حيث توجد حاجة إليهم. ونَبّه المتحدث إلى ضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي بسرعة لمنع انهيار السلطة الفلسطينية.

٥٦ - وقال السيد سلام فيّاض، كبير الممثلين المقيمين لصندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وغزة، إنه كان من المتوقع ألا يتاح للسلطة الفلسطينية الموارد الكافية لتأسيس إدارتها. وأضاف أن الحكومات قامت بتحويل أموال لدعم ميزانيتها لكن السلطة لا تزال تعاني من حالة مالية صعبة. ونتيجة للحالة على أرض الواقع، فقد ما يقرب من نصف السكان المصادر الرئيسية لدخلهم. وقد تصل الخسارة خلال شهر من الإغلاق إلى ٤٥ مليون دولار. وقامت حكومة إسرائيل بتحويل أموال في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لكنها لم تقم بتحويل الإيرادات المستحقة منذ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ولو افترضنا إن السلطة ستحصل على هذه الأموال في نهاية المطاف، فإنها ستواجه صعوبات كبيرة في دفع الأجور الشهرية التي تبلغ ٥٥ مليون دولار نظرا لأن قدرتها على توليد الدخل انخفضت بشكل كبير. وحتى لو تمكنت السلطة من جمع الأموال المستحقة من إسرائيل فإنها لن تستطيع دفع الأجور. وإذا ما حدث تطبيع للوضع فإن السلطة الفلسطينية ستحتاج إلى مبلغ ٤٠ مليون دولار كل شهر على مدى الستة أشهر المقبلة. وأضاف أن المساعدة في نفقات الميزانية هو أمر غير مرغوب لمجتمع المانحين ولكنه يستحيل على السلطة الفلسطينية توفير الأموال اللازمة بمفردها. وأوضح أن مسألة معالجة الأزمة المالية مسألة حاسمة. وأكد أن ضرورة إيجاد الوظائف الطارئة هو مجال آخر ينبغي معالجته. وأضاف أن تنفيذ المشاريع الإنمائية أصبح أمرا مستحيلا. ولعله بإمكان الجهات المانحة أن تعيد توجيه التزاماتها بغرض التخفيف من الحالة المالية. ويمكن للسلطة الفلسطينية أن تسدد هذه الأموال عندما تستقر الحالة وعندما تستطيع أن توفر مبلغ ٩٠ مليون دولار كل شهر بمفردها.

٥٧ - وقال السيد جوزيبي ماسالا منسق منظمة الصحة العالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو يتحدث من غرفة الاجتماع أن النزاع في المنطقة يتسبب في نتائج صحية سلبية متزايدة ليس على مستوى حالات الإصابة والصدمات النفسية المرتفع فحسب بل كذلك على مستوى تقويض نظام الإحالة الجديد الذي أخذ يتطور. وأضاف أن المستشفيات والمرافق الصحية عجزت عن احتواء العدد الكبير من المرضى الذي حدث بصورة مفاجئة. وقد لحق ضرر بالعربات الطبية مما عطلها عن العمل. وأضاف أن الأنشطة العسكرية الجارية وإغلاق الحدود تقيد حركة الموظفين الصحيين والمرضى. وتم فصل المدن والأراضي، التي طورت نظام عملي للإحالة، عن بعضها البعض وعن المناطق الريفية التابعة لها. وقال إن النظام الصحي يتأثر بصفة غير مباشرة بالخسائر الاقتصادية التي تفيد التقارير أنها بلغت خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الاشتباكات ما يزيد عن مجموع قيمة المدفوعات المقدمة من

الجهات المانحة إلى السلطة الفلسطينية في النصف الأول من عام ٢٠٠٠. وقد تولت وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية مسؤولية الرعاية الصحية للفلسطينيين مؤخرًا. وأضاف أن الحالة الراهنة تعرض جهود سنوات للخطر وقد تؤدي إلى ازدواج غير مستدام للخدمات والمرافق. وفي نفس الوقت، بدأت الخدمات العامة تتدهور مما يزيد من خطر انتشار الأمراض وتقويض القدرة على الإبقاء على أنشطة المراقبة والإنذار المبكر. وأبرز السيد ماسالا بعض المبادرات التي قامت بها منظمة الصحة العالمية خلال السنوات الماضية والتي تشمل برنامج العقاقير الأساسية وإعداد الكتيب الوطني للوصفات الدوائية ومراقبة الحمى المالطية وسلامة الأغذية وحماية العيون والآبار ومراقبة جودة مياه الشرب. كما تشمل هذه المبادرات إصلاح شبكة الرعاية الصحية الأولية وتنفيذ برامج لإعادة التأهيل والتحصين والقضاء على شلل الأطفال. ومنذ اندلاع الأزمة الحالية، تشارك منظمة الصحة العالمية في شراء مجموعات المعالجة الطارئة للخدمات والأدوية والإمدادات والمعدات الطبية وشحنها والإفراج عنها وتوزيعها وإيصالها. ومن بين المسائل بالغة الأهمية مسألة الوصول إلى الخدمات الصحية التي تمت معالجتها بتجميع القوافل الإنسانية لعناصر القوة في كيانات الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والسلطة الفلسطينية. وقال إن وزارة الصحة تواجه عددا من التحديات منها: تحميل الخدمات الموجودة عبئا زائدا نظرا للطلب المفرط على الرعاية الطبية الطارئة؛ وقيام موظفي الخدمات الطبية الطارئة وموظفي سيارات الإسعاف بالعمل أوقات إضافية. وثمة حاجة إلى تدريب الموظفين الجدد وتنظيم دورات لتحديد المعارف للموظفين الحاليين؛ وهناك نقص حاد في المخزون يتطلب مزيدا من الكفاءة مع استهداف القطاعات الأشد حاجة وهناك حاجة إلى إدارة أفضل للهيئات. وأضاف أن منظمة الصحة العالمية مستعدة، بشرط توفر الموارد المناسبة، لدعم وزارة الصحة التابعة للسلطة الفلسطينية في إنشاء وحدات للاستعداد للطوارئ وللتخطيط لإعداد الخطة الإنمائية للنظام الصحي المقبل.

٥٨ - وجرى تعميم ورقة أعدها السيد رجاء الخالدي، منسق تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في شعبة العولمة والاستراتيجيات الإنمائية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على المشاركين في الحلقة الدراسية وذلك نظرا للقيود الزمنية الملحة. وأشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذه الورقة إلى حالة التدهور غير المسبوقة في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني وذكر أن المناقشة تحولت، في غضون بضعة أشهر، من تطلعات واعدة للتنمية والتعاون إلى تقييم متشائم للأزمة والمشاق والانفصال. فقد تأثر الاقتصاد الفلسطيني أكثر من أي وقت مضى بالاحتلال الممتد، كما يتبين من الاقتصاد الهزيل والهيكل الأساسية غير المناسبة والقاعدة الصناعية الضعيفة. وأصبحت الإنجازات المؤقتة في

بمجال بناء مؤسسات عامة مقنعة، وإيجاد نظام فعال للمالية العامة وقطاع خاص قادر على تعبئة الموارد اللازمة لاستدامة النمو مهددة الآن بالإخفاق. ونبه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى ضرورة إعادة توجيه الاقتصاد الفلسطيني نحو التكامل مع الأسواق الإقليمية والعالمية. وأن تكون العلاقات مع الاقتصاد الإسرائيلي أكثر توازناً وفائدة للطرفين. ولاحظ أن تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد الأردن ومصر البلدين المجاورين أمر ذو أولوية. وينبغي لجهود التكامل أن تركز الاهتمام على تنسيق ومواءمة السياسات النقدية والمالية وكذلك الهياكل الأساسية والتجارة ومشاريع التنمية الصناعية، وعلى وضع النظم التي تحكم المعاملات الاقتصادية في المنطقة. وأكد مؤتمر الأمم المتحدة استمرار التزامه بتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني وأنه سيواصل تنفيذ برنامجه للتدريب على الدبلوماسية التجارية والخدمات الاستشارية في مجال السياسات التجارية.

حلقة النقاش الثالثة

المساعدة التي تقدمها الدول العربية والإسلامية والمنظمات الحكومية الدولية إلى الشعب الفلسطيني

٥٩ - تضمنت أعمال حلقة النقاش الثالثة المعنونة "المساعدة التي تقدمها الدول العربية والإسلامية والمنظمات الحكومية الدولية إلى الشعب الفلسطيني" ثلاثة عروض قدمها ممثلون عن المؤسسات الإسلامية والعربية.

٦٠ - وقال السيد سعيد كمال، رئيس إدارة الشؤون الفلسطينية في جامعة الدول العربية، إن لب المشكلة يتمثل في استمرار إسرائيل في المراوغة والتهرب من تنفيذ الاتفاقات الموقعة. وأضاف أن جامعة الدول العربية، التي تركز الاهتمام عادة على الجوانب السياسية، حولت اهتمامها إلى التنمية الاقتصادية وإعادة البناء في الأراضي الفلسطينية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأنشئت إدارة لتضطلع بالتنمية والتعمير وتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ونظراً للتدهور الأخير للأوضاع، أكدت الجامعة، خلال مؤتمر قمة القاهرة الذي عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ للشعب الفلسطيني دعمها للانتفاضة. وقرر الزعماء العرب إنشاء صندوقين هما صندوق انتفاضة القدس برأس مال قدره ٢٠٠ مليون دولار وهو مخصص لدعم أسر شهداء الانتفاضة وتمويل تعليم أبنائهم وعلاج المصابين. أما الصندوق الثاني وهو صندوق الأقصى فقد أنشئ برأس مال متوقع قدره ٨٠٠ مليون دولار تخصص لتمويل المشاريع التي تهدف إلى حماية الهوية الإسلامية والعربية للقدس ولتمكين الشعب الفلسطيني من تنمية اقتصاده وتجاوز الحصار والعزلة اللتين فرضتهما السلطات الإسرائيلية. واجتمع وزراء المالية العرب في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بغية إنشاء آلية لإدارة

الصندوقين. وأعلن عدد من البلدان العربية عن المساهمات المقدمة منها وحولت عدة دول مجموع مساهماتها أو جزءاً منها إلى البنك الإسلامي للتنمية في جدة. وبين السيد كمال إعلانات الدول العربية ودفعها للمساهمات. كما أشار إلى وجود مساهمات كبيرة من القطاع الخاص العربي. وذكر أن البنك اقترح على اللجنة الإدارية للصندوقين عدداً من المشاريع والبرامج. وقال المتحدث، رداً على أحد الأسئلة، إن هذه الأموال توجد تحت راية جامعة الدول العربية لكن الجامعة لا تتحكم في صرفها.

٦١ - وأشار المتحدث إلى أن دورة شباب/فبراير ٢٠٠١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ناقشت بالتفصيل الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني وحاجته إلى المساعدة. ودعا المجلس إلى توفير مزيد من الدعم للتخفيف من حدة الأوضاع الحرجة في الأراضي الفلسطينية. وقرر الزعماء العرب اتخاذ تدابير لمساعدة الاقتصاد الفلسطيني على البقاء في مواجهة السياسات التقييدية الإسرائيلية. مما يتحقق بالسماح للسلع والمنتجات الفلسطينية بالدخول إلى البلدان العربية وإعفاؤها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم، بالإضافة إلى التصديق على شهادات المصدر الفلسطينية ومناقشة سبل لإلغاء العراقيل الإسرائيلية أمام التدفق الحر للسلع والمنتجات الفلسطينية.

٦٢ - وأكد السيد عبد العزيز أبو غوش الأمين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الإسلامي، من جديد موقف منظمته الداعي إلى التنسيق مع الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية المعنية لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. ولدى تقييمه للأوضاع، ذكر المتحدث أن عدم التوصل إلى حل لمسائل الوضع النهائي وما عقبه من اعتداء إجرامي من جانب إسرائيل على الشعب الفلسطيني تسببت في الأزمة الحالية. وأضاف أن المجتمع الدولي كان عليه أن يتدخل لوضع حد لهذا العدوان الوحشي ومساعدة الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه الوطنية، بما فيها الحق في الاستقلال السياسي والاقتصادي في إطار دولة فلسطينية عاصمتها القدس. وذكر أن الأنشطة الرئيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي تتمثل في دعم الشعب الفلسطيني وانتفاضته. وأنه جرى إنشاء صندوقين بمبلغ إجمالي يصل إلى ١ بليون دولار. وقدمت المؤسسات الإسلامية الرسمية والخاصة مساهمات، منها توفير الأدوية والمساعدة المالية إلى أسر الشهداء. واتخذت المؤسسات المنتسبة للمنظمة، مثل البنك الإسلامي للتنمية، قرارات بدعم الاقتصاد الفلسطيني وذلك بإتاحة الدخول الميسر للسلع الفلسطينية إلى أسواق الدول الإسلامية وإعفاؤها من الضرائب.

٦٣ - وأشار المتحدث إلى الدعم الشعبي الواسع الذي قدمته الشعوب في جميع أرجاء العالم الإسلامي. فقد خرج ملايين من الناس إلى الشوارع للتعبير عن دعمهم للشعب الفلسطيني

وللاتنفاضة. كما قامت وسائط الإعلام في الدول الإسلامية بدور هام في إعلام جمهورها بالوحشية الإسرائيلية التي زادت من معاناة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم. ودعا المتحدث في ختام كلمته المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤوليته والإسراع بمساعدة الاقتصاد الفلسطيني الضعيف. إذ عليه أن يتخذ الإجراءات اللازمة لوقف العدوان الإسرائيلي وحماية الشعب الفلسطيني والتشديد على ضرورة أن تنفذ الحكومة الإسرائيلية قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وكذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (الدورة الثالثة) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ بشأن حق العودة.

٦٤ - وأبلغ السيد وليد عبد الوهاب، وهو موظف مشاريع أقدم ببنك التنمية الإسلامي، المشاركين بالإجراءات التي اتخذها البنك لتشغيل صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة القدس كما أنشأهما مؤتمر القمة العربي خلال اجتماعه في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقال إنه طُلب إلى بنك التنمية الإسلامية إدارة الصندوقين وقد قام بوضع السياسات والمبادئ التوجيهية اللازمة للتشغيل. وأعد البنك خمسة برامج لحالات الطوارئ تهدف إلى مساعدة أسر الشهداء، ومعالجة المصابين والمعوقين وإعادة تأهيلهم وتوفير المعدات والإمدادات الطبية العاجلة، بمبلغ يصل إلى ٧,٥ مليون دولار. وفضلاً عن ذلك، نفذ البنك بالتشاور مع السلطة الفلسطينية سبعة برامج ومشاريع تهدف إلى إيجاد الوظائف وإصلاح وتعمير المباني والممتلكات المتضررة، وإصلاح الأراضي والأصول الزراعية المتضررة، وتوفير المعدات الطبية وتقديم القروض للمشاريع الصغرى وغيرها من المشاريع. وقد جرى تخصيص مبالغ تصل إلى ٣٧,٥ مليون دولار لهذه المشاريع. وتم إعداد ستة مشاريع أخرى تهدف إلى إيجاد الوظائف وإلى التنمية الزراعية المتكاملة، وتوفير المعدات والتدريب لإدارة الدفاع المدني في غزة وتوفير المعدات الطبية للمستشفيات بما مجموعه ٤٥ مليون دولار. وفي المجموع قام البنك بتجهيز مبلغ يصل إلى ٩٠ مليون دولار في غضون مائة يوم من إنشاء الصندوقين. ودون إغفال التركيز على التنمية المستدامة طويلة الأجل، فإن المشاريع والبرامج التي وافقت عليها لجنة إدارة الصندوقين والتي ستوافق عليها تشمل في أغلبها مشاريع كثيفة العمالة وتتوفر لها آلية تنفيذ سريعة باعتماد إجراءات مرنة/مخففة للشراء والسداد ومن الجانب المالي، لم يكن قيام البنك بتحويل أموال إلى السلطة الفلسطينية من موارد الصندوقين خياراً ممكناً لأن ذلك يتطلب تغيير الولاية المخولة للبنك من مؤتمر القمة العربي.

حلقة النقاش الرابعة

الجهود التي تبذلها الأطراف المانحة وغيرها من قطاعات المجتمع الدولي للتخفيف من المشاق الاقتصادية التي يعانيها الشعب الفلسطيني

٦٥ - تضمنت أعمال حلقة النقاش الرابعة المعنونة "الجهود التي تبذلها الأطراف المانحة وغيرها من قطاعات المجتمع الدولي للتخفيف من المشاق الاقتصادية التي يعانيها الشعب الفلسطيني" خمسة عروض قدمها خبراء وكذلك العديد من التدخلات من غرفة الاجتماع.

٦٦ - وقال السيد روبي ناتانسون، رئيس المعهد الإسرائيلي للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في تل أبيب، إنه لا يوجد لديه حلول سهلة للتوتر في المنطقة. وأضاف أن السلام أمر محتوم، ولكن الثمن الذي سيدفع إلى أن يتحقق هو الذي سيحدد جودة هذا السلام. وللتقليل إلى أقصى حد من تكاليف تحقيق السلام بالنسبة للجانبين، يلزم اتخاذ خطوات اقتصادية باعتبارها وسائل وليست غايات. وأضاف أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية لديهما أساس للتعاون ينتظر الاستغلال عندما يتم رفع العوائق السياسية. ونظرا للقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية المحلية والأنشطة عبر الحدود خلال الأشهر الأخيرة، تعطل الاقتصاد الفلسطيني تقريبا وتأثر اقتصاد إسرائيل بدوره. وقد شهد النمو في إسرائيل، خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، انخفاضا بنسبة تصل إلى ١٠ في المائة مع حدوث تراجع في التشييد والسياحة والاستثمار المحلي والأجنبي. كما شهدت روابط إسرائيل الاقتصادية مع شركائها التجاريين بعض التراجع.

٦٧ - وشرع السيد ناتانسون في استعراض ثلاثة سيناريوهات ممكنة للمستقبل: السيناريو الأول يتمثل في انفصال كامل، يتضمن إقامة حدود مغلقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وتنقلص الإيرادات الفلسطينية بشكل كبير وتضطر إسرائيل إلى استيراد عدد أكبر من العاملين بأجر من بلدان أجنبية. وينهار فائض صادرات إسرائيل المتناقص إلى الضفة الغربية وقطاع غزة مما يسبب انخفاضا إضافيا في الناتج المحلي الإجمالي لكلا الطرفين. وقال إن التكاليف المترتبة على هذا السيناريو تجعله غير قابل للتنفيذ إذا أخذنا في الاعتبار التكلفة المرتفعة لإقامة حدود مغلقة والتي يمكن أن تصل إلى ٢ بليون دولار. وينطوي السيناريو الثاني على إبقاء الوضع الحالي مع بعض التغييرات. ويعكس هذا السيناريو التوقعات الحالية لفترة انتقالية طويلة الأجل تستمر حتى تهدأ حدة التوتر ويتم توقيع اتفاق سلام مؤقت على الأقل. ويربط هذا السيناريو مستقبل العلاقات الاقتصادية مباشرة بإيجاد حل سياسي ويبدو أكثر الحلول الممكنة في ذلك الوقت. ويرى المتحدث، أن أفضل السيناريوهات هو السيناريو الثالث طويل الأجل الذي يتمثل في التعاون الإقليمي. وقال إن الترتيبات التي تم وضعها في

أجزاء أخرى من العالم، حيث أنشئت أسواق مؤسسية عبر الحدود عقب قرون من النزاع، تعتبر سوابق هامة وتوضح كذلك قدرة المبادرات الناشئة من القاعدة على توفير أساس لإقامة تعاون على مستويات أعلى. وأضاف أن المشاريع المشتركة بين الأفراد وبين الأعمال التجارية ستتيح خيارات لحل مجموعة من المشاكل الاقتصادية وللتخفيف من البطالة بسرعة نسبية. وأضاف أنه يمكن إقامة شكل من التعاون الاقتصادي يكون مستقلا جزئيا عن الحلول السياسية على المستوى الوطني. وأعرب عن تشككه في أن تتحقق النتائج المتوقعة في أعقاب أوصلو في الإطار الزمني المتوخى لها. وقال إن النتائج الاقتصادية التي توقعها عديد من الاسرائيليين هي أوهاام إلى حد ما. وأن السلطة الفلسطينية عليها من ناحيتها، أن تدرك أن الثمن الاقتصادي الذي يدفعه الفلسطينيون لخبطهم السياسية هو ثمن باهظ وأهم سيكونون مسؤولين عنه أمام شعبهم إن آجلا أم عاجلا. وأضاف أنه يجب أن يتم القبول بتكامل الاقتصاديين وأن أيًا منهما غير مستقل عن الآخر. وقال إن البطالة هي المشكلة الحاسمة التي لا يمكن التخفيف من شدتها إلا بإيجاد وظائف في المناطق الفلسطينية في المقام الأول. وذكر أن حرية الحركة من أهم الحوافز لإنعاش النشاط الاقتصادي المحلي والتعاون عبر الحدود، ولذلك فإن سياسة إغلاق الحدود والحصارات الداخلية ينبغي أن تتوقف. وفي نفس الوقت، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من الجانب الفلسطيني لاستعادة الثقة. ولاحظ أن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية قد لا تكون فعالة أو بناءة بالنسبة لكلا الجانبين. ولحل مشكلة البطالة، على الفلسطينيين التوجه إلى الهيئات المؤسسية أو الشركات الكبرى أو الحكومات، في إسرائيل وفي الخارج، بطلبات لوضع برامج قابلة للتنفيذ للاستثمار الرأسمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة في حين ينبغي إصدار عدد أكبر من التراخيص للعمل في إسرائيل. وعلى المدى الطويل يجب إتاحة مزيد من الفرص لوصول الصادرات الفلسطينية، وبخاصة المنتجات الزراعية إلى الأسواق الأجنبية.

٦٨ - وفي الختام، قال السيد ناتانسون إن قيام دولة فلسطينية هو الاستجابة اللازمة لعدد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها كل من الفلسطينيين وإسرائيل. وأضاف أن عددا من خبراء الاقتصاد والسياسيين الإسرائيليين يشاطرونه الرأي وأنه لا بديل عن ذلك بالنسبة للطرفين. وأضاف أنه سيلزم بطبيعة الحال وضع هيكل من المؤسسات والترتيبات الرسمية عبر الحدود لتحقيق تقدم في التعاون والتنمية الإقليميين. وذكر أن التعاون بين الدولتين سياديتين هو السبيل الوحيد لضمان الرفاه الفردي والوطني. وإجابة على الأسئلة والتعليقات، قال السيد ناتانسون إن التعاون الاقتصادي يحتاج إلى السلام وأن السلام يحتاج إلى التعاون الاقتصادي. وقال إنه يتفق مع الرأي القائل بأنه عقب توقيع اتفاقيات أوصلو كان هنالك وهم مؤداه أنه يمكن الشروع في التعاون الاقتصادي قبل تحقيق تسوية نهائية للنزاع. وقال إنه

يدرك أن هذا الأمر كان يقصد منه محاولة استطلاع ما يمكن القيام به أثناء ذلك. وأكد أن إسرائيل لها دور ينبغي أن تقوم به وأنه لا مفر من العمل للتوصل إلى حل مع الفلسطينيين. وقال إن هذا لا يعتبر استعماراً عادياً، بل علاقة بين شعبين مصيرهما العيش معاً.

٦٩ - وأكد السيد ماتياس بورشار، المستشار الاقتصادي لدى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط، أن الاقتصاد الفلسطيني على وشك الانهيار وأن الإدارة تواجه صعوبات متزايدة في تقديم الخدمات. ورأى أن الإنجازات التي تحققت منذ عام ١٩٩٣، بدعم من المجتمع الدولي، مهددة بالدمار. وأضاف أنه توجد مشاق إنسانية حادة، ولكن ما يدعو إلى القلق لأقصى حد ما يسببه العنف من قتلى وجرحى في صفوف كلا الجانبين. وأكد ضرورة وضع حد لهذا العنف، والعودة إلى طاولة المفاوضات وتحقيق سلام عادل ودائم يشعر فيه الطرفان بالاستجابة لما لديهما من شواغل وتطلعات. وقال إن النشاط الاقتصادي المحلي في الأرض الفلسطينية المحتلة تقلص بنسبة ٥٠ في المائة وأن إيرادات الضرائب المحتملة انخفضت بنسبة ٤٤ في المائة. ويقدر الانخفاض في الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٣٠ في المائة بينما وصلت الخسائر اليومية إلى ١٢ مليون يورو. وانخفضت الواردات من البلدان الأخرى بنسبة ١٥ في المائة عن المستوى الذي كانت عليه قبل الانتفاضة وشهدت السياحة جموداً تاماً. بيد أن أكثر ما يدعو للقلق الفجوة الحالية القائمة في الميزانية والتي تصل إلى ٤٤ مليون يورو في الشهر حتى لو استأنفت إسرائيل تحويلاتها؛ والبطالة المرتفعة التي تصل إلى ٤٥ في المائة؛ وانفصام العلاقات بين الحكومة وأنصارها وزيادة عجز السلطة الفلسطينية عن تقديم الخدمات الأساسية مما أدى إلى تآكل سلطتها وظهور هياكل فرعية جديدة تحكم ذاتها.

٧٠ - ومضى يقول إنه يجب التصدي للاحتياجات العاجلة بسرعة وحسم لتلافي حدوث كارثة اقتصادية وإنسانية. ولتحقيق الهدف المرجو، ينبغي تكميل المساعدة المالية بالجهود السياسية، مع افتراض استمرار القيود المفروضة على الفلسطينيين في المستقبل القريب. والخيار المفضل هو عودة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى وضع يتقاسمون فيه المصالح الاقتصادية ويقدر المزايا الاقتصادية التي يمكن أن يمنحها كل منهما للآخر. وحتى ذلك الوقت، ينبغي لأية استراتيجية أن تنظر في كيف يمكن التقليل من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي وتنويع ذلك الاعتماد. وسيتعين على استراتيجية التنويع أن تعالج مسائل في المجالات السياسية والمؤسسية والاقتصادية. ففي المجال السياسي، سوف يتطلب الانتعاش المجدي رفع حالة الإغلاق الداخلية؛ واستئناف إسرائيل لعمليات تحويل الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية في الوقت المناسب؛ وقيام الفلسطينيين بمراقبة جمركية كاملة عند نقاط العبور الحدودية مع الأردن ومصر؛ وقيام إسرائيل بعمليات تفتيش أمنية معقولة على تلك الحدود؛

وخضوع حركة السلع إلى تفتيش في نقطة واحدة (تفتيش واحد لكل شاحنة)؛ وإنشاء مرافق للهياكل الأساسية مثل مرافق تخزين البضائع والتخزين البارد على الحدود. وفي المجال المؤسسي، على الإدارة الفلسطينية أن تضطلع بإصلاح حقيقي حتى تتلافى حدوث مزيد من التدهور. وبناء على نتائج تقييم حديث موله الاتحاد الأوروبي واضطلع به مجلس العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، فإن الرئيس عرفات التزم بانعاش إدارته، غير أن أحداث العنف الأخيرة أوقفت التقدم في هذا الاتجاه.

٧١ - وبالنسبة للمجال الاقتصادي، قال السيد بورشار إنه على الرغم من أن الحليف الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني هو السوق الإسرائيلية، فإن القيود المستمرة تقتضي إيجاد طرق بديلة للتجارة والتنويع باستبدال المنتجات المرتفعة التكاليف بالمنتجات المنخفضة التكلفة. وأضاف أن الفلسطينيين يتمتعون بالفعل بحرية استيراد السلع المقيدة من البلدان العربية بالأسعار الجمركية التفاضلية. وقد وعدت جامعة الدول العربية بمنح السلطة الفلسطينية الوصول دون دفع رسوم إلى أسواق الجامعة. ولاحظ أن الصادرات الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية تبلغ قيمتها ٢,٥ مليون دولار في حين يبيع الفلسطينيون لإسرائيل سلعا قيمتها ٥٠٠ مليون دولار. ولذلك فإن إجراء تنويع لتفادي مثل هذا الاعتماد هو عملية طويلة الأجل ولكنها ستخفف من أثر الأزمات. وقال إن المفاوضات المتعلقة بهذه الاستراتيجية يجب أن يقوم بها الفلسطينيون أنفسهم. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي ساهم بأموال كبيرة لتقديم المعونة إلى الفلسطينيين وبذل جهودا كبيرة لتعزيز تنفيذ الاتفاقات الثنائية مثل بروتوكول باريس الاقتصادي. وقام الاتحاد بإبلاغ إسرائيل عن قلقه بشأن الوضع الاقتصادي. وقال إنه لا تنتظر أن تقوم الجهات المانحة بدفع المبالغ المطلوبة مرة بعد أخرى وأن ترى ثمار أموال دافعي الضرائب تُهدر نتيجة للكوارث السياسية المتكررة. وأضاف أنه ينبغي للطرفين أن يضعوا في اعتبارهما أنه لا يمكن التسليم بأن هذا السخاء سوف يستمر إلى ما لا نهاية.

٧٢ - وركز السيد زياد عسالي، كبير موظفي التشغيل في اللجنة الأمريكية العربية لمناهضة التمييز، الاهتمام على دور حكومة الولايات المتحدة في توفير المعونة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين وأثر هذا الدور على الأحداث في المنطقة. وقال إن المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة لإسرائيل تقدر عادة بـ ٣ بليون دولار في السنة - منها ١,٢ بليون دولار من المعونة الاقتصادية و ١,٨ بليون دولار من المعونة العسكرية. بيد أن المجموع الفعلي لهذه المبالغ يمكن أن يصل إلى ٥,٥ بليون دولار حيث أن جزءا كبيرا من هذه المعونة يختفي في ميزانيات الوكالات الحكومية، وبخاصة وزارة الدفاع، أو تخصص على نحو لا يمكن تحديده كميًا بسهولة. ويقدر أحد التقارير الحديثة أن المعونة التراكمية المقدمة لإسرائيل من عام

١٩٤٩ إلى عام ٢٠٠١ بلغت ٩١,٣٦ بليون دولار. وفضلا عن ذلك، أمنت الولايات المتحدة على قروض ببلاتين الدولارات في شكل ضمانات على الاقتراض الإسرائيلي. وتقوم الولايات المتحدة، وبشكل دوري بإسقاط جميع القروض الإسرائيلية التي يحين موعد استحقاقها، وبذلك تحولها إلى هبات. ومن جهة أخرى، فإن المعونة المقدمة من الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية تصل إلى نحو مائة مليون دولار في السنة منذ منتصف التسعينات، ويصل المبلغ الإجمالي لهذه المعونة على مدى السبع سنوات الماضية إلى ٦٠٠ مليون دولار. وخلافا للمعونة الاقتصادية المقدمة لإسرائيل، التي تقدم نقدا بشكل مباشر، دون اشتراط المحاسبة على كيفية استخدامها، فإن المعونة المقدمة للسلطة الفلسطينية تراقبها بصرامة وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وتوجه إلى برامج محددة. وعلى عكس المعونة غير المشروطة نسبيا المقدمة لإسرائيل، فإن هناك محاولات عديدة لفرض شروط وقيود إضافية متصلة بالسياسات على المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية. وأثبت اتفاق واي التفاوت الموجود في هذا المجال: فقد حُصص المبلغ الموعود للسلطة الفلسطينية وقدره ٤٠٠ مليون دولار في الاتفاق لأغراض المعونة الاقتصادية، في حين حُصص كل المبلغ الموعود لإسرائيل وقدره ١,٢ بليون دولار لمشاريع عسكرية محددة. وقال إن رد إسرائيل العدواني على الانتفاضة واستخدامها للقوة المفرطة وتجاهلها لاستنتاجات مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان يمكن عزو أساسها إلى المعونة الاقتصادية والعسكرية الهائلة التي تتلقاها من الولايات المتحدة. وقد تم منح تلك المعونة وزيادتها خلال العقود الأخيرة، ولا سيما خلال فترة إدارة الرئيس كلينتون، بصرف النظر عن سلوك إسرائيل مما أعطها إحساسا بالإفلات من العقاب والاستهانة بالقانون الدولي.

٧٣ - وتابع السيد عسالي حديثه قائلاً إن المعونة العسكرية للولايات المتحدة تقوم بدور كبير في آليات القمع الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد استُخدمت المعدات العسكرية التي حصلت عليها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين، رغم أن قانون الولايات المتحدة يشترط استخدام هذه الأسلحة في حالة الدفاع عن النفس فقط. كما أن استخدام إسرائيل للطائرات العمودية والذخائر المصنوعة في الولايات المتحدة في سياسة الإعدام خارج إطار القانون التي تنتهجها تتعارض مع القانون الأمريكي بصورة مباشرة. وفي نفس الوقت، استخدمت الولايات المتحدة المعونة البسيطة التي يتلقاها الفلسطينيون كأداة ضغط على سلوكهم، بحيث لا يعترض على السياسات والطموحات الإسرائيلية. وأضاف أن استخدام إسرائيل للحرب الاقتصادية ضد الفلسطينيين وقصور المجتمع الدولي، بما فيه الدول العربية، عن مواجهة تحدي هذه السياسات الإسرائيلية بشكل مناسب أدت إلى وضع وجدت فيه السلطة الفلسطينية نفسها على حافة الإفلاس. واختتم السيد عسالي قائلاً إن هذه الظروف

لا تزيد إلا من أثر التفاوت في المعونة الأمريكية المقدمة إلى الطرفين بإدامة العلاقة غير المتساوية وإيجاد ظروف تعقد، بشكل جدي، تحقيق تسوية عادلة ودائمة للتراع.

٧٤ - وأشار السيد جيل فيلر، المدير التنفيذي لشركة Info-Prod Research (الشرق الأوسط)، أنه ليس من صالح إسرائيل أن يكون لها جار فقير. وقال إن وجود اقتصاد فلسطيني متطور سيكون أفضل بالنسبة لأمن إسرائيل واقتصادها. وأوضح أن لا بديل للتعاون الاقتصادي أو العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. فقد بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة ما يزيد عن بليون دولار في السنة، وهو مبلغ يأتي في المرتبة الثانية بعد صادراتها إلى الولايات المتحدة. وقال إن الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل تشكل نسبة ٩٥ في المائة من مجموع صادراتها المقدرة بـ ٥٠٠ مليون دولار. وفي الظروف الحالية، يتوجه الإسرائيليون إلى البلدان العربية المجاورة لشراء السلع. وقبل الانتفاضة، كان الإسرائيليون أكبر مجموعة تهتم بالاستثمار في الأرض الفلسطينية. ولا تسمح السلطة الفلسطينية لمنظمي المشاريع الفلسطينيين بالدخول في مشاريع مشتركة مع الإسرائيليين رغم أن السلطة الفلسطينية نفسها دخلت في مشاريع مشتركة مع الشركات الإسرائيلية الكبيرة واشتركت معهم في ملكية شركات احتكارية كبيرة في مجال الأسمت والنفط. ومنذ أن أعطت الأردن إشارات واضحة لرجال الأعمال الإسرائيليين بإمكانية دخولهم في مشاريع مشتركة في الأردن، توجه أغلبهم إلى هذا البلد. ونتيجة لذلك، تمتعت سبعة آلاف أسرة أردنية بثمار المشاريع المشتركة مع إسرائيل. وذكر أن دراسة حديثة بينت أن الإسرائيليين ليس في نيتهم الاستثمار في الأعمال التجارية الفلسطينية، بعد ذلك.

٧٥ - وتابع حديثه قائلاً إن الفلسطينيين فقدوا عديداً من الموارد الرئيسية للدخل، بما فيها الدخل المتأتي من الوظائف ومن التجارة في المناطق التي يتسوق فيها الإسرائيليون خلال عطلة نهاية الأسبوع، وعدم تحويل الضرائب. وأضاف أن البطالة آخذة في الازدياد بسبب عدم وجود المواد الخام. وأنه ليس من المؤكد أن تتمكن السلطة الفلسطينية من جمع الضرائب بنفسها لأن الفلسطينيين قلما يدفعون الضرائب. وفي هذا المجال فإن إسرائيل تقدم خدمة للفلسطينيين. وتعود الخسائر الأخرى إلى فقدان الدخل العائد من الملاهي والسياحة. وحل مئات الآلاف من العمال الشرعيين وغير الشرعيين محل الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل، مما أوجد مشكلة بالنسبة للطرفين. ومن وجهة نظر إسرائيل، فإنه من الأفضل قدوم الفلسطينيين للعمل في الصباح وعودتهم في المساء. كما ذكر أن الفلسطينيين عليهم ديون كبيرة للشركات الإسرائيلية وقد طلب عدد من رجال الأعمال من الحكومة الإسرائيلية أن تقوم باقتطاع مبالغ من الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. وأضاف أن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية سيأتي بنتائج عكسية. ولاحظ أن المقاطعة تمتد إلى كل من يتعاون مع إسرائيل.

وقال إنه ينبغي اتخاذ إجراءات عنيفة. فتحقيق سلام كامل بين إسرائيل وجيرانها هو أمر مهم بالنسبة لإسرائيل. ودعا المشاركين إلى تصور لقاء يعقد بين السيدين عرفات وشارون، ويعربان خلاله بوضوح عن تأييدهما للمشاريع المشتركة. وقال إن هذا الأمر سوف يوجد الثقة ليس بالنسبة للإسرائيليين فحسب ولكن بالنسبة للمجتمع الدولي كذلك. وأكد أن الجهات للمناحة الدولية عليها أن تنشئ صندوقاً لدعم المشاريع المشتركة.

٧٦ - وقالت السيدة آلين باترزا، موظفة الاتصال بمنظمة الرؤية العالمية في القدس، إن منظمتها عضو في الرابطة الدولية للوكالات الإنمائية، وهي عبارة عن تجمع لأكثر من ٤٠ منظمة غير حكومية دولية تعمل مع المجتمعات المحلية الفلسطينية. ومنذ اندلاع أعمال العنف عقب زيارة آرييل شارون الاستفزازية للحرم الشريف، حاولت المنظمات غير الحكومية أن تتناول الاحتياجات الطارئة للفلسطينيين في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. وذكرت أن عمليات إغلاق الحدود هي من أعراض الاحتلال العسكري الإسرائيلي القائم منذ أربع وثلاثين سنة وأن الحاجة إلى وجود المنظمات غير الحكومية الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة هو نتيجة للسياسات الإسرائيلية، التمييزية التي تحول دون التنمية الكاملة للمناطق الفلسطينية. وأضافت أن الآثار الاقتصادية لعمليات إغلاق الحدود آثار مدمرة، حيث أوقفت الوصول إلى المدن والقرى المجاورة وإلى الخدمات الطبية والسلع وأماكن العمل أو حدث من ذلك الوصول بشكل كبير. وأكدت أن نسبة الفقر في الضفة الغربية تقدر حالياً بـ ٣٠ في المائة، مقارنة بـ ٢١ في المائة في حالة عدم إغلاق الحدود. وأوضحت أن عمليات الإغلاق أوجدت حاجة للعمال وللبرامج النفسية الموجهة للأطفال وللمقدمي الرعاية، والإمدادات الطبية والسلع الغذائية. وقالت السيدة باترزا إن غالبية العاطلين عن العمل كانوا فقراء قبل اندلاع الأزمة الأخيرة. وإن المنظمات الدولية تنظر في الحصول على الأموال لبرامج إيجاد الوظائف. واستعرضت الجهود التي تبذلها بعض المنظمات غير الحكومية الدولية، مؤكدة أن إيجاد الوظائف هو خطوة في سبيل تنفيذ برامج دائمة. ومن المجالات الأخرى التي تشملها هذه الجهود مسألة المعونة الموجهة للأطفال والمعونة الطبية. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من الانتفاضة، قامت غالبية المنظمات غير الحكومية الدولية بتوفير الأدوية والمعدات الطبية التي تهمس الحاجة إليها بما أن المستشفيات والعيادات غير قادرة على الاحتفاظ بمخزونات مناسبة. كما وفرت هذه المنظمات الأغذية حيث كان هناك قلق من أن تؤدي عمليات الإغلاق إلى نقص في الإمدادات الغذائية ولا سيما من أجل الفئات الفقيرة الضعيفة. ووفرت منظمة الرؤية العالمية الإمدادات الغذائية الأساسية لما يقرب من ٣ ٦٠٠ أسرة بائسة في الضفة الغربية. وتجري المنظمات غير الحكومية الدولية حالياً تقييماً

لخطر عدم توفر الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية الأشد تأثراً بأعمال العنف. وقالت إن غالبية هذه المنظمات لا تستطيع، مع الأسف تنفيذ برامج جديدة لتوزيع الأغذية.

٧٧ - وأكدت السيدة باترزا أن إيصال المعونة الإنسانية أعاققتها القيود الإسرائيلية وأشارت إلى أن الجيش الإسرائيلي قام في خمس مناسبات بمنع منظمة الرؤية العالمية من تحويل معدات طبية يُعد الفلسطينيون في غزة في أمس الحاجة إليها. ورغم أن المنظمات الدولية حاولت مساعدة الفلسطينيين عن طريق المشاريع الإنمائية، فإن سياسات إسرائيل وانتهاكها للقانون الإنساني الدولي أعاق عمل هذه المنظمات والجهود التي تبذلها في سبيل تنفيذ مشاريع مستدامة طويلة الأجل. وعلى سبيل المثال، جرى تعطيل عمل المنظمة في مناسبات عديدة في ثلاث قرى غرب بيت لحم بسبب سياسات مصادرة الأراضي التي تنتهجها إسرائيل حيث فقدت هذه القرى ٥٠ في المائة من أراضيها لتقوم عليها مستوطنات غير مشروعة. وإذا لم تمثل الحكومة الإسرائيلية للقوانين الدولية ولم تضع حدا للاحتلال، فإن محاولات المنظمات غير الحكومية الدولية الرامية إلى مساعدة الفلسطينيين في المحافظة على سبل عيشهم سوف تكون غير مجدية. وأوصت بأن تركز المنظمات غير الحكومية الدولية الاهتمام على المشاريع طويلة الأجل في مقابل المشاريع القصيرة الأجل للتخفيف من المشاق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وينبغي للبرامج القائمة أن تكون مرنة حتى تستوعب أساليب للتخفيف من معاناة الأشخاص الذين تأثروا أكثر من غيرهم بالأزمة الحالية. وقالت إن محاولات التخفيف من المشاق الاقتصادية للفلسطينيين ينبغي أن تقترن بجهود الدعوة نيابة عنهم. وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يجد طريقة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي الذي يشكل المصدر الأساسي لشقاء الفلسطينيين.

٧٨ - وتحدث السيد مارتن ويلكينس، الوزير لدى البعثة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة (فيينا)، باسم الاتحاد الأوروبي. فقال إن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل مصدر انشغال وقلق بالغين للاتحاد الأوروبي. ونظراً لإغلاق الحدود وما يرتبط به من فرض الرسوم على نقل السلع ووضع قيود على حرية الحركة، فإن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تواجه عقبات مضيعة للوقت وباهظة التكاليف في سبيل نقل مواد وموظفي الإغاثة إلى الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة. وشدد على أن هذا الوضع غير مقبول وحث، باسم الاتحاد، الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى على تسهيل وصول الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، حتى تتمكن من مواصلة تقديم المساعدة للسكان الفلسطينيين دون عوائق ووفقاً للمبادئ الإنسانية. ولدى استعراضه لمساهمات الاتحاد الأوروبي إلى الفلسطينيين، قال المتحدث إن هذه المساعدة بلغت خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠ ما مجموعه ٣,٣ بليون دولار، بما فيها المساهمات المقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وأضاف أن التعليم وحقوق الإنسان والصحة وبناء المؤسسات والمياه والهياكل الأساسية والبيئة كانت أهم المجالات التي حظت بالدعم. وأنه جرى توجيه غالبية الدعم المقدم عن طريق السلطة الفلسطينية، كما منحت أموال للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية والفلسطينية الإسرائيلية المشتركة. وقام الاتحاد الأوروبي في الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة، التي سببها إغلاق إسرائيل للحدود وحجزها للإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم الجمركية، بدعم السلطة الفلسطينية بتسهيلات نقدية على أساس مؤقت. وافترض الاتحاد الأوروبي أنه سيلزم تقديم مزيد من الدعم وحث الجهات المانحة الأخرى على زيادة مساهماتها للمساعدة على التصدي للتحديات الخطيرة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. وأضاف أن مناقشة الآفاق الطويلة الأجل لأزمة الميزانية والمؤسسات أمر ضروري. وذكر أن الاتحاد الأوروبي سوف يقوم باستكشاف أفضل الوسائل لتعبئة وتحسين التنسيق بين الأطراف المانحة؛ وأن الاتحاد يؤيد عقد اجتماع للجنة تنسيق مخصصة في غضون الأشهر القليلة القادمة بمشاركة نشطة من السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة. ولتحقيق استجابة متسقة من قبل الجهات المانحة ينبغي أن تقدم السلطة الفلسطينية معلومات مالية منسقة وصحيحة كأساس لمداوات المانحين. وأعرب عن تأييده لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى، وحث الجهات المانحة على التقدم لضمان توفر قاعدة مالية سليمة ومستدامة للوكالة.

٧٩ - وأشار السيد ويلكينس إلى أن خطورة الوضع الحالي تتطلب عملاً سياسياً من جانب الاتحاد الأوروبي وغيره من الأطراف الفاعلة. وقال إن الاتحاد طلب من إسرائيل وضع حد للعقوبات الجماعية التي تنفذها ضد الفلسطينيين، ورفع عمليات إغلاق الحدود، وكفالة وصول المعونة الإنسانية دون قيود، ورفع القيود المفروضة على الإفراج عن السلع من أجل المساعدة الإنسانية والإنمائية والوفاء بالتزاماتها تجاه السلطة الفلسطينية فيما يتصل بمدفوعات ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية. وأكد أن الأزمة الاقتصادية الحالية غير مقبولة وأنها تهدد الاستقرار في المنطقة وآفاق السلام وأمن إسرائيل ذاتها. وأوضح أن الجانبين يتعين عليهما التقليل إلى أقصى حد من حالة التوتر بينهما. ورأى أن تحسين الوضع الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة هو عنصر هام في تلك الجهود. واختتم قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يدين كل من يجرس على العنف ويلتجئ إليه من كلا الجانبين.

٨٠ - وقال السيد بيار غالون، رئيس لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، إن المنظمات غير الحكومية عملت بصفة خاصة على حماية حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وإنه يجب على أوروبا أن تنشط وأن تفي بمسؤولياتها في الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتصل بحماية الشعب الفلسطيني. وأشار إلى زيارة أحيرة قام بها إلى

الأرض المحتلة ووصف كيف أن الجرافات صنعت حواجز حول فرادى المستوطنات. وأضاف أنه تجري عرقلة المساعدة المقدمة إلى الفلسطينيين وتزداد العوائق يوماً بعد يوم. وأعرب عن رفضه لأية سياسة تهدف إلى إنشاء البنتوستانات في فلسطين. وقال إن المجتمع الدولي عليه أن يتدخل بفعالية أكبر. وأضاف أن بعض المنتجات الإسرائيلية تباع في أوروبا بشكل يتنافى مع الاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. وأشار إلى العمل المحدد للمنظمات غير الحكومية، فأوضح أن المتظاهرين يقومون كل يوم جمعة بمحاصرة السفارة الإسرائيلية في بروكسل مطالبين بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. واقترح إنشاء جسر جوي بين أوروبا والأرض الفلسطينية المحتلة، معلناً أن ذلك يمكن أن يتحقق بالنسبة للشعب الفلسطيني باستخدام مهبط الطائرات في غزة، حيث أن هذا حدث في برلين. وقال إن حكومة بلجيكا شرعت بالاشتراك مع مجموعة من المنظمات غير الحكومية البلجيكية في مثل هذا البرنامج وستقوم بأول عملية نقل جوي في شهر آذار/مارس. وأضاف أن الأوروبيين ينبغي أن يكونوا مواطنين نشطين في البرلمان الأوروبي، الذي يستطيع بدوره أن يكون على اتصال بالبرلمانيين في الشرق الأوسط/منطقة البحر المتوسط. واختتم قائلاً إن المنطقة الأوروبية المتوسطة سوف تفتتح عهداً جديداً من التعاون.

٨١ - وقال السيد بيرنار سايبلا، ممثل مجلس الكنائس العالمي إن جميع الكنائس الشرقية والأرثوذكسية والكاثوليكية تحترم حق الشعوب في مقاومة الظلم ونيل الحرية. وأعرب عن أسفه البالغ وقلقه الشديد إزاء التصعيد الجديد لأعمال العنف التي أودت بحياة عدد كبير من الأشخاص. وأضاف أن مجلس الكنائس العالمي يشاطر أخواته وإخوانه الفلسطينيين الذين يعانون من العزلة والإهانة والتمييز بسبب القيود المفروضة على الحركة في إحساسهم بالإحباط وخيبة الأمل. وقال إن المجلس الذي يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، سيواصل مساعدة الفلسطينيين ويصلي من أجل السلام في الشرق الأوسط.

ثالثاً - الجلسة الختامية

٨٢ - أدلى بالبيان الختامي السيد فيصل عويضة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة (فيينا)، والسيد إبراهيم ديغين كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٨٣ - وفي بيانه، أدان المراقب الدائم عن فلسطين مرة أخرى الغياب القسري للمتكلمين الأربعة المدعويين القادمين من الأرض الفلسطينية المحتلة. وقال إن متحدثين آخرين تمكنوا، رغم ذلك، من إبراز الحالة الخطيرة للاقتصاد الفلسطيني والوضع المتفجر في الأرض المحتلة، نتيجة السياسات القمعية التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وأعرب عن

تقديره لمجتمع المانحين الدولي للدعم الاقتصادي الذي يقدمه للشعب الفلسطيني. وشكر، بصفة خاصة، هذا المجتمع على ما قدمه مؤخرا من مساعدة إنسانية غوثية وطائرة. وأكد على الدور الهام الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في سبيل تعبئة المساعدة الدولية وتقديمها للسكان المحتاجين. وفي الختام، أكد أن إيجاد حل دائم للأزمة الراهنة لا يمكن تحقيقه إلا بإلغاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٨٤ - وأكد رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في ملاحظاته الختامية أن التغيير الذي حدث في القيادة في إسرائيل في بداية شباط/فبراير أوقف الزخم من أجل تحقيق اتفاق نهائي وشامل. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تعاني الأرض الفلسطينية المحتلة من حالات إغلاق الحدود المتكررة، والقيود الصارمة على حركة الأشخاص والسلع، وحجز الرسوم الجمركية والضرائب وغيرها من تدابير العقاب الجماعي التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال. ونتيجة لذلك، تأثر الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير وهو على وشك الانهيار. وأضاف أن الشعب الفلسطيني أجبر على الكفاح من أجل البقاء ومن أجل تلبية احتياجاته الأساسية اليومية بدلا من العمل من أجل التنمية طويلة الأجل.

٨٥ - وتابع قائلاً إن نتائج هذه الحالة، إن لم يتم وضع حد لها، تنطوي على خطر يتهدد السلام في جميع أنحاء المنطقة. وأضاف أن اللجنة تدعو مجتمع المانحين مرة أخرى إلى مواصلة مساعدته لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الفلسطيني. كما تطلب اللجنة إلى الجهات المانحة أن تقدم على وجه الاستعجال الأموال اللازمة لإصلاح الأزمة الخطيرة التي تمر بها السلطة الفلسطينية حاليا فيما يتصل بالميزانية.

٨٦ - وشدد على أن إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتنميته هما شرطان أساسيان لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وحتى يعود السلام ويطرسخ، فإنه يجب أن يقترن بإيجاد تسوية سياسية شاملة وعادلة ودائمة بإجراء تحسين كبير في الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني. وأضاف أن السلام والأمن والرخاء أمور متلازمة بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين ومنطقة الشرق الأوسط ككل.

بيان وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

علم وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والقائمة بتنظيم الحلقة الدراسية للأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، عشية افتتاح هذه الحلقة، بقلق بالغ أن أربعة متحدثين فلسطينيين تمت دعوتهم للإدلاء ببيانات في حلقات النقاش المختلفة بالحلقة الدراسية لم يتمكنوا من السفر إلى فيينا بسبب إغلاق الحدود العام الذي فرضته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الأرض الفلسطينية المحتلة. ويعرب وفد اللجنة عن أسفه البالغ لغياب السيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة في السلطة الفلسطينية؛ والسيد حسان أبو لبدة، رئيس المكتب المركزي للإحصاء التابع للسلطة الفلسطينية؛ والسيد محمد شطيح، المدير العام للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والعمير، وغانيا ملحس، مديرة معهد فلسطين لأبحاث السياسات الاقتصادية. وفضلا عن ذلك، منع عدد من الممثلين لمنظمات غير حكومية فلسطينية تمت دعوتهم للمشاركة في مشاورات المنظمات غير الحكومية من حضور الاجتماع.

ونتيجة لذلك، حرم المشاركون في الحلقة الدراسية من الاطلاع على التجربة المباشرة للمسؤولين الفلسطينيين رفيعي المستوى المدعويين، وتقييمهم للحالة الاقتصادية في وقت يتسم بأزمة اقتصادية حادة ومشاق يومية يعاني منها مجموع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويندد وفد اللجنة بالسياسة التي تنتهجها إسرائيل، بإغلاق الحدود والعقاب الجماعي والانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين. وقد أثرت هذه الممارسات غير المشروعة على حلقة دراسية وقد تترتب عليها نتائج وخيمة في برنامج عمل اللجنة. لقد انتقد المشاركون في الحلقة الدراسية الغياب القسري للمتحدثين الفلسطينيين. ويحث وفد اللجنة الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن هذه السياسات غير المشروعة التي تهدد الحوار الذي يجريه المجتمع الدولي مع الشعب الفلسطيني في إطار مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة.

وستنظر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في اتخاذ خطوات على ضوء المعوقات الخطيرة لتنفيذ الولاية المخولة لها من الجمعية العامة.